

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين (2012-2017)

إعداد

محمد حسين حمدان أبو عودة

إشراف

أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين (2012-2017)

إعداد

محمد حسين حمدان أبو عودة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2020/10/05م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً رئيساً

.....

2. د. هيثم دراغمة / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. معاذ أسمر / ممتحناً داخلياً

ب

الإهداء

إلى كل من كان لي عوناً وسنداً طوال مسيرتي الدراسية..

لكم أهلي، أحبتي، أصدقائي..

بكل الحب أهدىكم أطروحتي هذه.

الشكر والتقدير

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة في هذه الأطروحة إلا أن أحمد الله الذي أعانني على تحقيق هذا الإنجاز.

ويسعدني أن أتقدم مع الأستاذ الدكتور طارق الحاج المشرف على رسالتي بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان على ما منحني من دعم وتوجيه وإرشاد من بداية الطريق وحتى النهاية.

كما وأشكر جميع أساتذتي الأعزاء الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وكلكم ساهم في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر دوائر العاملين في جهاز الضابطة الجمركية الافضل الذين ساهموا بتعبئة الاستبانة والشكر الجزيل لأعضاء مناقشة الأطروحة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين (2012-2017)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هو جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: محمد حسين حمدان ابو عورة

Signature:

التوقيع: محمد أبو عورة

Date:

التاريخ: ١٠/٥/٢٠١٧م

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
1	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها
2	مقدمة الدراسة
5	مشكلة الدراسة وأسئلتها
6	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	فرضيات الدراسة
7	حدود الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	أولاً: الإطار النظري
10	المبحث الأول: جهاز الضابطة الجمركية
22	المبحث الثاني: التسرب المالي
27	ثانياً: الدراسات السابقة
36	ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة
38	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
39	منهج الدراسة
39	مجتمع الدراسة
39	عينة الدراسة
40	أداة الدراسة

الصفحة	الموضوع
42	صدق الأداة
42	ثبات الأداة
43	إجراءات الدراسة
44	متغيرات الدراسة
44	المعالجات الإحصائية
45	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
46	أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
58	ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
66	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
67	النتائج
70	التوصيات
72	قائمة المصادر والمراجع
75	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
40	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	جدول (1)
42	معاملات الثبات لمحاور ومجالات الدراسة	جدول (2)
48	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الإجراءات الاحترافية التي يتبعها جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي	جدول (3)
50	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي	جدول (4)
52	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات درجة الاجراءات العقابية المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي	جدول (5)
54	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات درجة معوقات الحد من التسرب المالي في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي	جدول (6)
56	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين	جدول (7)
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات درجة التسرب المالي من وجهة نظر موظفي جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي	جدول (8)
59	مصفوفة الارتباط بين كل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية	جدول (9)
60	اختبار الانحدار المتعدد بين متغير دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين	جدول (10)
60	نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار المتعدد بين دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين	جدول (11)
60	نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين	جدول (12)

الصفحة	الجدول	الرقم
62	اختبار الانحدار المتعدد بين متغير تطبيق العدالة الضريبية ومكافحة التسرب	جدول (13)
62	نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار البسيط بين للإجراءات الاحترازية ومكافحة التسرب المالي في فلسطين	جدول (14)
62	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين للإجراءات الاحترازية ومكافحة التسرب المالي في فلسطين	جدول (15)
63	اختبار الانحدار البسيط بين متغير الإجراءات المتبعة ومكافحة التسرب	جدول (16)
63	نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار البسيط بين تطبيق الإجراءات المتبعة ومكافحة التسرب	جدول (17)
64	نتائج تحليل الانحدار البسيط بين تطبيق الإجراءات المتبعة ومكافحة التسرب	جدول (18)
65	اختبار الانحدار البسيط بين متغيري الإجراءات العقابية ومكافحة التسرب	جدول (19)

فهرس الملاحق

الصفحة	الجدول	الرقم
76	الاستبانة بصورتها الأولى	ملحق (1)
81	الاستبانة بصورتها النهائية	ملحق (2)
88	القوانين الناظمة لجهاز الضابطة الجمركية	ملحق (3)

دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين (2012-2017)

إعداد

محمد حسين حمدان أبو عودة

إشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين"، حيث سعت الدراسة أيضا الى محاولة التعرف على أثر كل من (الإجراءات الاحترازية، وإجراءات الضبط، والإجراءات العقابية) التي يقوم بها جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التهرب الضريبي والتسرب المالي. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة تتكون من محورين أساسيين هما: المحور الأول: ويتعلق دور جهاز الضابطة الجمركية في منع التسرب، وهذا المحور يتعلق بالمتغير المستقل. والمحور الثاني: يتعلق بـ مكافحة التسرب المالي وهو الكتغير التابع. حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة ومقدارها (158) موظف وموظفة من جهاز الضابطة الجمركية، تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، وبعد تجميعها تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، تم قياس صدقها وثباتها.

هذا وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ان هناك دور كبير لجهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، وأشار موظفي جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين ان درجة التسرب المالي كانت قليلة حسب وجهة نظرهم، كما اشارت النتائج لوجود ارتباط طردي متوسط بين دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، كما وأظهرت النتائج أيضا بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الاجراءات الاحترازية والتسرب المالي في فلسطين، وانه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاجراءات العقابية والتسرب المالي في فلسطين.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث العديد من التوصيات كان أهمها العمل على تنظيم ندوات وتنظيم الورش من أجل تعريف المكلفين بخطورة التسرب المالي من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والعمل المستمر والتنسيق الدائم بين جهاز الضابطة الجمركية والسلطة القضائية والنيابية ذات العلاقة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وزيادة اليعة الكشف الميداني وتكثيفه من قبل جهاز الضابطة الجمركية بحيث يكون مرتبطة بوثائق من غرفة التجارة والصناعة بمدينة المكلف، والعمل على إيجاد اليعة بفرض العقوبات على سائقي وسيلة النقل الإسرائيلية التي تحمل بضائع مهربة.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة

الجمارك هي ظاهرة قديمة وان كانت مسمياتها تختلف بعض الشيء وارتبط نشأتها بنشأة المجموعات المنظمة، هذا وقد عرفت الدول جميعا ولجأت اليها في مختلف العصور حيث كانت لأغراض وغيات تختلف عما عليه الان حاليا.

فالمصريون القدماء فرضو عقوبة جمركية لمنع تسرب النبيذ والمنسوجات إلى مصر وفي اليونان كانت الرسوم الجمركية تفرض على البضائع المستوردة بقصد حماية المصنوعات الوطنية. أما الرومان فقد إستخدموها لمكافحة تسلل العبيد عبر الحدود دون أداء الضريبة المفروضة. وقد كانت هذه الضريبة تستوفى ليس فقط على البضائع الواردة من الخارج بل أيضا عن تلك التي تنقل من مدينة إلى أخرى ومن قرية إلى قرية. (رامز، 1975)

واليوم تقوم الجمارك بعدة مسؤوليات من خلال نظمها المتمثلة في القوانين واللوائح والقرارات والمنشورات المحددة لأهدافها التي تعد في حد ذاتها أهداف الدولة التي تنشدها من وراء وجود الجهاز الجمركي وتتخلص هذه المسؤوليات في متابعة حركة السلع والنقد والنقل والمسافرين سواء في حالة الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي إضافة الي مهام الرقابة الأخرى التي يؤديها هذا الجهاز من خلال تواجده في منافذ الدخول والخروج ومنها الرقابة الخاصة بحماية البيئة ومكافحة المخدرات. وإن كان للنظم الجمركية معنى عام ينطوي تحته كل ما تضعه الدولة من قواعد تتعلق بضرائب تستوجب الأداء وشروط واجبة الإستيفاء وقواعد منع أو حظر واجبة المراعاة وإجراءات تستلزم الإتمام وذلك في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا.

ومن الجدير بالذكر أن أهداف الأجهزة الجمركية الفلسطينية تتشابه إلى حد كبير مع الأهداف الجمركية الدولية واهمها: الحفاظ على إيرادات الدولة، وحماية الإقتصاد الوطني، مكافحة التهريب بشتى أنواعه وفي مقدمته التهريب الضريبي، وأخيرا تيسير الإجراءات الجمركية وتسهيلها. (فليفل، 2010)

نظرا لخصوصية الوضع الفلسطيني ولأن السلطة الفلسطينية لا تشرف ولا تسيطر على أي منافذ لا برية ولا بحرية ولا جوية وإن السيطرة لإسرائيل وحسب إتفاق باريس الإقتصادي السلطة الفلسطينية غير مخولة بالتواجد على نقاط العبور الدولية والتي يكون كامل عمل الجمارك بها، وتم الإتفاق على أن تقوم الجمارك الإسرائيلية بدور الجمارك الفلسطينية من رقابة وإستيفاء رسوم مقابل 3% من الرسوم المحببة لصالح السلطة الفلسطينية تأخذها إسرائيل وهذا بدوره أضعف عمل الجمارك الفلسطينية. (السلامين، الدقة، 2014)

ولذلك كان لابد من وجود جهاز الضابطة الجمركية الذي يعتبر بمثابة الأداة التنفيذية للجمارك ولعب جهاز الضابطة الجمركية منذ تأسيسه بموجب القرار الرئاسي رقم 53 لسنة 1995 دورا بالغ الأهمية في مراقبة مدى التزام المنشآت الإقتصادية بتسديد المستحقات الضريبية عليها وأيضا مكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي ولاتقتصر مهام جهاز الضابطة الجمركية على موضوع الإلتزام الضريبي بل يتعداه إلى مكافحة منتجات المستوطنات والسيطرة على البضائع الفاسدة والتالفة والحفاظ على العلامات التجارية ومكافحة البضائع المزورة والمقلدة والرقابة على أسعار وجودة السلع الزراعية القادمة من إسرائيل بهدف حماية المنتجين الفلسطينيين من المنافسة غير العادلة وتوفير المنتجات الزراعية بأسعار تنافسية، وأيضا لجهاز الضابطة الجمركية دور هام في مكافحة الأدوية الفاسدة والمعدات الطبية غير المطابقة للمواصفات.

إن عدم وجود سيطرة فلسطينية على المعايير والحدود وضعف المتابعة وهشاشة الرقابة على قيمة فواتير المقاصة التي تعدها إسرائيل بدون شفافية يشكل سببا رئيسيا لتحفيز ضعفاء النفوس على التهرب الضريبي كما يوفر القصور في التشريعات بيئة مواتية للتحايل الضريبي إضافة إلى أن الإجراءات المتبعة للرقابة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي لا تساهم بالشكل المطلوب في تحقيق الهدف المرجو منها فكان من الضروري وجود أداة رقابية كجهاز الضابطة الجمركية للحفاظ على مقدرات الدولة وحماية الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال متابعة ملف المقاصة وغيرها.

ولابد من الإشارة هنا إلى أحد أشكال التهرب في فلسطين وهو التسرب المالي الذي يعرف بأنه الضرائب التي يدفعها المستهلك الفلسطيني والتي تعتبر عهدة لدى الحكومة الإسرائيلية ولا تعيدها إلى السلطة الفلسطينية عبر حسابات المقاصة، أو يمكن تعريفه الأموال التي تذهب إلى خزينة الإحتلال نتيجة الخلل في تحصيل أموال المقاصة.

ومن الجدير ذكره إنه لا يوجد في الإتفاقيات المبرمة مع إسرائيل ما يلزمهم بالإبلاغ عن عمليات الشراء دون وجود فواتير المقاصة، يعتبر التهريب في الحالة الفلسطينية شكلاً من أشكال التسرب المالي حيث إن التسرب المالي الفلسطيني يشمل على تسرب الإيرادات من الإستيراد المباشر من خارج إسرائيل وغير المباشر عبر إسرائيل. ويجب التفريق بين التسرب المالي والتهريب الجمركي على إعتبار إن تهريب البضائع في الحالة الفلسطينية لا يهتم بمنشأ البضاعة ولا بكونها بضائع مستوردة من خارج إسرائيل أو من السوق الإسرائيلي وإنما يهتم فقط بتهريب هذه البضائع إلى الأسواق الفلسطينية على عكس التسرب المالي الذي يهتم بالمنشأ وهذا لايعني إن التهريب لا ينتج عنه تسرب مالي أيضاً.

على حد سواء والسلع الضرورية وغير الضرورية مع التركيز على السلع الاستهلاكية والسلع التي يزداد عليها الطلب مثل البترول ومواد البناء والمواد الغذائية والزراعية والمشروبات والساكر والتبغ والسجائر والأجهزة الكهربائية والإلكترونية وأجهزة الاتصالات بالإضافة إلى تهريب اللحوم والدواجن بكافة أنواعها.

وبالعودة إلى جهاز الضابطة الجمركية الذي بدأ ممارسة عمله عام 1996 وبالرغم من المعوقات التي يواجهها جهاز الضابطة المتمثلة بالمنع من العمل في المناطق الخاضعة تحت السيطرة الإسرائيلية وضعف الدعم المادي و اللوجستي إلا أن الجهاز نجح في الحد بشكل كبير من حالات التهرب الضريبي والجمركي. وتشير بيانات جهاز الضابطة الجمركية إنه تم خلال العام 2017 تم التعامل مع (8621) قضية كانت موزعة ما بين (5652) قضية ضريبية وجمركية و(1652) قضية اقتصادية، أما في مجال الصحة والسلامة تم التعامل مع (570) قضية و (661) قضية في مجال الزراعة أما في قطاع الاتصالات فتم التعامل مع (46) قضية وبواقع

(40) قضية في مجال البترول والملفت للنظر انه خلال عام 2017 تم تحويل 24 ألف فاتورة مقاصة لصالح خزينة الدولة بقيمة حوالي 183 مليون شيكل. (بيانات جهاز الضابطة الجمركية، 2017)

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعد جهاز الضابطة الجمركية أحد قوى الأمن الداخلي ويتبع وزارة الداخلية ويحمل صفة الضبط القضائي حيث يسري عليه قانون قوى الامن الفلسطيني للعام 2005 وفي عام 2016 صدر قرار بقانون بشأن جهاز الضابطة الجمركية والذي أسند إليه تنفيذ سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية ليكون الجهاز الوحيد المختص الذي يعمل في الميدان لمكافحة التهرب الجمركي والتهرب الضريبي ومكافحة البضائع الفاسدة والمنتهية الصلاحية والمزورة والمقلدة ومكافحة منتجات المستوطنات. حيث يعمل بشكل متوافق ومتكامل مع دائرة الجمارك والمكوس والدوائر الضريبية الأخرى كما يعمل على تنفيذ سياسة الوزارات الشريكة وذات الصلة، كما وان هناك العديد من التجار يسعون الى عملية التسرب المالي بكافة اشكالها من اجل تحقيق ربح ومردود اكبر وبالتالي فانهم يسعون الى عملية التسرب المالي ونظرا للوضع السياسي الراهن الذي تعاني منه دولة فلسطين فيكثر بها المستوطنات والطرق الخاصة بالاحتلال وهذا ما يتعذر وصول افراد وعناصر جهاز الضابطة الجمركية لتلك المناطق مما يؤدي الى فرار التجار نحو هذه المناطق ونظرا لذلك فقد جاءت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين؟ وتنبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو دور الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي؟
- ما هو دور الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية على التسرب المالي؟

- ما هو أثر الاجراءات العقابية المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي؟

- ما هو أثر معوقات الحد من التسرب المالي في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين.
- التعرف على درجة الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها جهاز الضابطة الجمركية من اجل الحد من التسرب المالي.
- التعرف على درجة الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي.
- التعرف على درجة الاجراءات العقابية المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بأهمية الموضوع الذي تعالجه اذ يقع على كاهل الضابطة الجمركية الدور الأكبر في تنفيذ سياسات الحكومة الاقتصادية وأيضا دراسة الدور الذي يؤديه جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي بالرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة. كما سيتم في هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تواجه جهاز الضابطة الجمركية وسيتم التركيز على إنجازات جهاز الضابطة الجمركية ومدى مساهمة الجهاز في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للحكومة. وسيتم البحث عن إمكانية تطوير جهاز الضابطة الجمركية وكيفية تقديم الدعم المادي والمعنوي له.

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تبحث هذا الموضوع على الصعيد الفلسطيني.
- التوصيات والمقترحات التي ستقدمها الدراسة بعد عرض النتائج يمكن للمسؤولين الاستفادة منها في تطوير جهاز الضابطة الجمركية.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين. ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإجراءات الاحترازية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإجراءات المتبعة في مكافحة التسرب المالي في فلسطين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإجراءات العقابية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الجامعي من العام الدراسي 2018/2019م.

الحدود المكانية: محافظات الضفة الغربية.

الحدود البشرية: موظفي جهاز الضابطة الجمركية.

الحدود الموضوعية: الضابطة الجمركية، التسرب المالي.

مصطلحات الدراسة

جهاز الضابطة الجمركية: هو جهاز عسكري تنفيذي يتبع إداريا لوزارة الداخلية (أي أن موظفوه يخضعون لقانون الخدمة العسكرية) ويتبع فنيا لوزارة المالية.

التسرب المالي: الضرائب التي يدفعها المستهلك الفلسطيني والتي تعتبر عهدة لدى الحكومة الإسرائيلية ولا تعيدها إلى السلطة الفلسطينية عبر حسابات المقاصة.

الإجراءات العقابية: هي عبارة عن مجموعة قواعد قانونية تطبق على مرتكبي الجرائم، وتكون هذه الإجراءات صادر عن الأجهزة القضائية وشبه القضائية التي تهدف الى عدم مخالفة الأنظمة والتعليمات العامة وضمان تطبيق القانون والنظام.

الإجراءات الاحترازية: هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات القانونية التي تعمل على مواجهة الجريمة ومحاولة منع وقوعها والتصدي لها قبل حدوثها.

الإجراءات المتبعة في مكافحة التسرب المالي: هي مجموعة من التوجهات والإجراءات التي يتم استخدامها للتصدي ومواجهة التسرب المالي ومحاولة الحد منه قدر الإمكان.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين تحدث المبحث الاول عن جهاز الضابطة الجمركية ومفهومه ونشأته في فلسطين كما وتطرق الى سرد الأهداف العامة والخاصة بالجهاز وتطرق أيضا الى الية عمل هذا الجهاز والمهام التي يقوم بها ام المبحث الثاني تحدث عن التسرب المالي والتهرب الجمركي بحيث عرج على مفهوم التسرب المالي وذكر اقسامه وانواعه كما تطرق أيضا الى أسباب التهرب الضريبي وحجم التهرب في فلسطين وطرائق مكافحته.

المبحث الأول: جهاز الضابطة الجمركية

تمهيد

يرتبط تطور الرقابة الجمركية مع تطور المجتمعات المنظمة، وقد لجأت اليها الدول في مختلف العصور، وقد كانت في بدايتها تقتصر على المساعدة في مراقبة دخول البضائع من والى الدولة ففي العهد الفرعوني في مصر عملت الرقابة الجمركية على منع تسرب النبيذ والمنسوجات الى مصر، اما في اليونان فقد كانت تفرض الرسوم على البضائع المستوردة، بقصد حماية الصناعة الوطنية وكانت تجبى هذه الرسوم نقداً(الحياري،1997).وقد لعبت الرقابة الجمركية أيضا دورا هاما في تنظيم وتحصيل الضرائب الجمركية التي كانت تساهم بشكل كبير في رفق خزينة الدولة بالموارد المالية. وفي الوقت الحاضر تعتبر الرقابة الجمركية وسيلة ناجحة لحماية الاقتصاد الوطني وبالتالي حماية المجتمع ودفع عملية تطوره (الرقاد،2017) وقد لجأت اليها الدول ولكنها اختلفت في الاخذ باسباب هذه الحماية فقد يكون الهدف من الرقابة الجمركية الحصول على مورد مالي تستعين به الدولة على مواجهة اعبائها وفي هذه الحالة يكون الهدف من فرض الرقابة مالي. وقد تفرض الدولة الرقابة الجمركية لتحقيق اهداف اجتماعية او سياسية او صحية او لاعتبارات امنية (حنو،2016) و لتحقيق هذه الأهداف في فلسطين تم تأسيس جهاز الضابطة

الجمركية بموجب القرار الرئاسي رقم 53 لسنة 1995 وكان حينها يتبع لجهاز الامن الوطني وفي العام 2008 تم الحاقه بوزارة المالية بموجب القرار رقم 62 لسنة 2008 المادة 1 حيث تنص على الحاق جهاز الضابطة الجمركية بالإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة. وفي العام 2016 صدر قرار بقانون بشأن جهاز الضابطة الجمركية والذي اسند اليه تنفيذ سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية وذلك لتنظيم عمل جهاز الضابطة الجمركية والعمل على زيادة المرونة والتعامل مع القضايا وبذلك يكون الجهاز الوحيد الذي يمارس مهام بالغة الأهمية بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومنها مراقبة مدى التزام المنشآت الاقتصادية، بتسديد المستحقات الضريبية عليها، ومدى تطبيقها للتعليمات المتعلقة بالمواسفات، والشروط الصحية كذلك، كما اجمعت الدراسات المتخصصة على أهمية الدور الذي يقوم به جهاز الضابطة الجمركية منذ تأسيسه في عام 1995، والذي يستهدف بالدرجة الأولى مكافحة التهريب الجمركي، والتهرب الضريبي، وتنفيذ سياسات الوزارات الشريكة، فيما يتعلق بمحاربة البضائع الفاسدة، ومكافحة تهريب منتجات المستوطنات. (ديوان، 2013)

وبعد الحاق جهاز الضابطة الجمركية بوزارة المالية أصبح هو الجهة الوحيدة التي تعمل على مدار الساعة وفي الميدان لمكافحة التسرب المالي بجميع مصادره.

مفهوم جهاز الضابطة الجمركية

جهاز الضابطة الجمركية هو جهاز تنفيذي لسياسات الحكومة الاقتصادية، يتبع إداريا وتنفيذيا لوزارة الداخلية، ويتبع فنيا وعمليا لوزارة المالية كما ورد بقرار قانون رقم (2) لعام 2016 بشأن جهاز الضابطة الجمركية. (عرفات، 2018) وأصبح بذلك هو الجهاز الوحيد الذي يحمل الصفة العسكرية ويعمل في الميدان على مكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي (ديوان، 2013)، ويتم تنظيم شؤون موظفي جهاز الضابطة الجمركية من الناحية المالية والإدارية من رواتب وعلاوات وترقيات وعقوبات من قبل وزارة الداخلية باعتباره ضمن القوة الرابعة من قوى الامن الداخلي الفلسطيني وبذلك تسري عليه قوانين وأنظمة قوى الامن الفلسطيني، المتمثلة بقانون الخدمة في قوى الامن الوطني رقم (8) لسنة 2005. (أبوهولي

وأخرون، 2013). ومن الملاحظ ان الحاق جهاز الضابطة الجمركية بالإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية قد ساهم بشكل كبير في سهولة الاتصال والتواصل بين كل من الدوائر الضريبية وجهاز الضابطة الجمركية، ويشار الى ان أهم التحديات التي تواجه جهاز الضابطة الجمركية هي ازداوجية المرجعية الى وزارة الداخلية والمالية.

أهداف جهاز الضابطة الجمركية

يعد جهاز الضابطة الجمركية الذراع التنفيذية الرئيسية لتنفيذ سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ولذلك يسعى جهاز الضابطة الجمركية وبالتعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية ذات الاختصاص، على تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والخاصة للجهاز، ويسعى الجهاز على تحقيق هذه الأهداف من اجل خدمة الاقتصاد الوطني ومن ثم المجتمع وفيما يلي تفصيل هذه الأهداف: (عازم، 2018)

أولاً: الأهداف العامة لجهاز الضابطة الجمركية

- **أهداف اقتصادية:** حيث تتمثل في حماية الصناعات والمنتجات الوطنية الفلسطينية ومحاربة بضائع المستوطنات وحماية التجارة المشروعة وتقديم كافة التسهيلات للتجار الملتزمين وتشجيع الاستثمار المحلي والعمل على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني. (ديوان، 2013)
- **أهداف اجتماعية** من خلال حماية المجتمع من السلع الضارة والفاسدة، ومحاربة البضائع المنتهية الصلاحية والبضائع الممنوعة من التداول والعمل على التأكد من مطابقة البضائع المستوردة والمصنعة محليا للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع وزارتي الصحة والاقتصاد. (عرفات 2018)
- **أهداف مالية** من خلال العمل على تزويد الخزينة بالاموال من خلال مكافحة مصادر التسرب المالي كافة من تهريب جمركي وتهرب ضريبي وخصوصا التهرب من تسليم فواتير المقاصة، وتنفيذ سياسات الحكومة المالية. (ابوهولي، 2013)

ثانياً: الأهداف الخاصة لجهاز الضابطة الجمركية

حيث تتمثل في رفع كفاءة العناصر البشرية وتنمية معارفهم الإدارية ومهارتهم وقدراتهم، اعداد كوادر إدارية وفنية متخصصة كل في مجال مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، وتحسين مستوى جودة الخدمة، وتوثيق العلاقة مع القطاع الخاص من خلال ورش العمل واللقاءات والمؤتمرات، وتطوير العلاقة بين جهاز الضابطة الجمركية وبين مكاتب الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، وتحضير الخطط التنفيذية للعمل على الحد من التهرب الضريبي في القطاعات الأكثر أهمية وخطورة. (مقابلة مع سلفيتي، 2019)

مهام جهاز الضابطة الجمركية

مع تعدد المهام الملقاة على عاتق جهاز الضابطة الجمركية الا انه يمكن تلخيص مهام الجهاز كما جاء في أبو عياش (2013):

تتمثل اهم مهام جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي من خلال العمل في الميدان على مدار الساعة ومراقبة حركة البضائع الداخلة والخارجة الى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وكما يسعى الجهاز الى مكافحة بضائع المستوطنات بموجب قرار بقانون رقم (4) لسنة 2010 بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات، حيث تم تكليف جهاز الضابطة الجمركية بذلك وفرض غرامات على البضائع المهربة بموجب قانون الجمارك، كما يقوم الجهاز بإحالة الأشخاص الذين يثبت تورطهم بافعال مخالفة لاحكام التشريعات المعمول بها الى النيابة المختصة لاتخاذ الاجراء القانوني بحقهم، وحماية السوق المحلي والتجارة المشروعة والتاجر الملتزم والعمل على تحقيق العدالة الضريبية من خلال توفير بيئة عمل امنة والعمل ضمن لجان السلامة العامة في المحافظات، كما ويقوم الجهاز بالعمل على مصادرة البضائع الفاسدة والمنتهية الصلاحية واتلافها بوجود جهات رسمية وفق الأصول والقانون وفق الية العمل المشترك مع المؤسسات والوزارات ذات الاختصاص لتنفيذ سياساتهم ضمن مذكرات تفاهم مشتركة، وأخيرا التعاون مع باقي الأجهزة الأمنية والشرطية في اطار تبادل المعلومات والعمل المشترك.

آلية عمل جهاز الضابطة الجمركية

يعتمد جهاز الضابطة الجمركية على عدد من الطرق والإجراءات من أجل انجاز مهامه (ابو هولي، 2013) فهو يعمل دائما على إقامة الحواجز الثابتة والمتنقلة على مداخل المدن الفلسطينية بالإضافة الى التواجد على الجانب الفلسطيني من معبر الكرامة، إضافة الى عمل جولات على الشركات والمصانع والمطاعم والمحال التجارية واي مشغل مرخص.

كما يقوم الجهاز بالعمل على التعاون المستمر مع الدوائر الضريبية والمؤسسات الحكومية الأخرى في إطار تبادل المعلومات الخاصة بالمكلفين والقيام بالعمليات المشتركة من ضبط وملاحقة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المواطنين المدعومة بتقارير مقدمة من قبل العناصر التابعة للجهاز العاملة في الميدان.

العلاقة بين جهاز الضابطة الجمركية والوزارات والهيئات الحكومية

يعتبر جهاز الضابطة شريكا للعديد من الوزارات والهيئات الفلسطينية بحيث يعمل على ضبط المخالفات خاصة المتعلقة بالتهرب الضريبي وعمليات تهريب البضائع والتأكد من مشروعيتها وسلامتها ومحاربة الفاسدة ومجهولة المصدر منها للحفاظ على الامن الغذائي وسلامة وصحة المجتمع (مقابلة مع بركات، 2017)، فالتشريعات والقوانين التي تنظم عمل جهاز الضابطة تجعل من جهاز الضابطة شريكا للعديد من الوزارات والهيئات من تنفيذ أحكام القانون ويتضح مما سبق انه لا يوجد قانون ينظم عمل جهاز الضابطة فيما يتعلق بآليات عمله، مثل آليات الضبط والتصرف بالمضبوطات، كبيعها بالمزاد العلني على سبيل المثال فالقوانين التي يعمل بها الجهاز هي القرار رقم (62) لسنة 2008، والذي نص على الحاق جهاز الضابطة بالإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية وكذلك القرار بقانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن الضابطة الجمركية، لم يتضمن أحكام عن عمل الضابطة فيما يتعلق باليات ضبط البضاعة ومصادرتها والتصرف بها وتخزينها واتلافها. وعلى الرغم من كون الضابطة تتبع فنيا لوزارة المالية الا انه وباستثناء التشريعات المتعلقة بالجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة التي تستند عليها الضابطة في عملها لا يوجد إجراءات مكتوبة ومعتمدة تنظم العلاقة

بين الوزارة من جهة والضابطة الجمركية من جهة أخرى كما انه لا يوجد إجراءات مكتوبة تنظم علاقة الضابطة بالجهات والمؤسسات الأخرى التي تساندها في أعمالها وأداء مهامها وتزداد الأمور تعقيدا بسبب غياب النص الصريح على مهام وصلاحيات الضابطة الجمركية واليات عملها في التشريعات ذات العلاقة مما يخلق فجوة يجب معالجتها في هذا المجال خاصة في ظل تعدد مجالات عمل الضابطة حيث لم يعد عمل الضابطة على مراقبة حركة البضائع عبر نشر دوريات على مداخل المدن والطرق فقط وانما يمتد الى كافة مجالات الحياة الاقتصادية. (عبد الرازق، 2009)

القوانين والانظمة التي تنظم عمل جهاز الضابطة الجمركية

يخضع جهاز الضابطة الجمركية للعديد من التشريعات و القوانين التي تنظم عمله، البعض منها صادر في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، والبعض الاخر موروث من فترات قانونية مختلفة مرت على فلسطين، حيث يعود البعض منها لفترة الانتداب البريطاني مثل قانون الرسوم على المنتجات المحلية وقانون البندول، والبعض الاخر منها يعود لفترة الحكم الأردني مثل قانون التبغ وقانون الجمارك والمكوس، بالإضافة للقوانين الإسرائيلية المعمول بها الى الان مثل قانون ضريبة القيمة المضافة. ومن الملاحظ ان معظم القوانين التي يعمل بموجبها جهاز الضابطة قديمة والبعض منها لايتناسب مع الوضع الحالي الفلسطيني لذلك هناك حاجة ماسة الى تحديث هذه القوانين بما يتناسب مع المستجدات الاقتصادية والسياسية الراهنة وذلك حسب ما أفاد به عناصر جهاز الضابطة الجمركية عند اجراء المقابلات الشخصية معهم.

هيكلية جهاز الضابطة الجمركية

يرتبط جهاز الضابطة الجمركية من الناحية التنظيمية والإدارية مع وزارة الداخلية باعتباره جهاز أمني تابع لها، حيث تتولى وزارة الداخلية متابعة شؤون الجهاز من الجانب الإداري وما يتعلق بضباطه وعناصره من تعيينات وترقيات وانضباط وتأمين الاحتياجات والموارد التي يتطلبها عمل الجهاز، بينما يتبع جهاز الضابطة من الناحية الفنية لوزارة المالية، وبناء عليه فان

عمل جهاز الضابطة الجمركية يرتبط في المقام الأول بوزارة المالية وبشكل خاص مع الإدارات المكلفة بمتابعة الإيرادات مثل (الإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة، وهيئة البترول وهيئة التبغ).

اما الهيكل التنظيمي لجهاز الضابطة الجمركية يتكون من 11 مديرية موزعة على المحافظات الشمالية في الضفة الغربية ويضم الجهاز 10 دوائر عامة وهي:



الرقابة والمسائلة على جهاز الضابطة الجمركية

يخضع جهاز الضابطة الجمركية للرقابة من جهات رقابية داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي تتولى إدارة الامن والرقابة مراجعة ومراقبة أداء طواقم الضابطة الجمركية والكشف عن الأخطاء والتأكد من التزام موظفي الضابطة بالخطط والسياسات والإجراءات المرسومة لهم، ومدى اتباع الموظفين للتعليمات والقوانين والنشريات التي تنظم عملهم. (زيد، 2014)

ولتحقيق أهداف الرقابة الداخلية وللمحد من الفساد الإداري يتبع جهاز الضابطة العديد من الأساليب ومنها:

1. رفع التقارير

نصت المادة (29) من قانون الخدمة في قوى الأمن على واجب الاجهزة الامنية في إعداد وتقديم تقارير الكفاءة للعاملين في قوى الامن، حيث تقوم الاجهزة الامنية بما فيها الضابطة الجمركية بإعداد تقارير مالية وادارية ومعلوماتية ترفع لقيادة الجهاز و الإدارة المالية العسكرية ولهيئة التنظيم والادارة، اضافة الى التقارير التي ترفعها الى المستوى السياسي ممثلا في وزارة الداخلية، اما بالنسبة لجهاز الضابطة الجمركية، فانه من غير الواضح كيف يتعامل الجهاز فيما يتعلق برفع التقارير في ظل تشابك المهام والاختصاصات والتبعية للجهاز ما بين وزارة المالية فيما يتعلق بالقضايا الفنية والعمل اليومي وبين وزارة الداخلية والهيئات العسكرية الاخرى في الجوانب المتعلقة بمالية الجهاز وشؤونه الادارية والعسكرية. (عرفات، 2018)

2. نظام الشكاوي

وضع نظام الشكاوي الذي صدر عن مجلس الوزراء بقرار رقم (8) لسنة 2016 اليات التعامل مع القطاعين المدني والأمني حيث تحدد المواد (17،18،19) إجراءات الشكاوي المتعلقة بالمؤسسة الأمنية ومنتسبها عبر النظام المركزي وهو ما ينطبق على الشكاوي المتعلقة بجهاز الضابطة الجمركية. وتم انشاء قسم الشكاوي في جهاز الضابطة الجمركية في العام 2016، حيث يتم استتقبال الشكاوي المقدمة من قبل المواطنين في قسم الشكاوي في جهاز الضابطة الجمركية ففي كل محافظة يوجد قسم للشكاوي ويتم متابعتها من قبل إدارة الرقابة والامن للتحقق من مصداقيتها ويعتمد قسم الشكاوي في الضابطة الجمركية على نظام ودليل الإجراءات الخاص بالشكاوي المقر من قبل مجلس الوزراء مع وجود نموذج خاص بالجهاز لاستقبال الشكاوي، ويقوم قسم الشكاوي بتقديم تقارير دورية عن الشكاوي وفق نموذج معتمد لهذه الغاية للإدارة العامة للشكاوي.(مقابلة مع سلفيتي، 2019)

3. التدوير الوظيفي

والمقصود بالتدوير هو نقل الموظف بشكل دوري من موقع لآخر، وهو يعد أحد أساليب الحد من الفساد والوقاية منه، وقد عمل جهاز الضابطة الجمركية على استخدام هذا الأسلوب من أساليب الرقابة خصوصا أن موظفي جهاز الضابطة على احتكاك مباشر مع المكلفين، مما يزيد من فرص بناء علاقات معهم، لذلك يقوم جهاز الضابطة وبشكل دوري الى اجراء تنقلات بين موظفيه خصوصا على مستوى مدراء الجهاز في المديریات المختلفة. (عرفات، 2018)

4. مدونة السلوك

مدونة السلوك هي من الأدوات التنظيمية والمعيارية التي يمكن اعتمادها لضمان تحقيق الممارسة الفضلى داخل المؤسسات عبر مبادئ ومعايير لآخلاقیات العمل من النواحي المالية والإدارية والفنية والسلوكية لجميع القطاعات الاهلية العامة والخاصة وهي تصلح لجميع الفئات والتجمعات التي تمارس مهنة أو نشاطا في المجتمع ليس فقط لضمان احترام الأنظمة والقوانين المرعية، وإنما أيضا الفائدة للمجتمع عموما عبر تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمسائلة واحترام حقوق الانسان. وتعد مدونة السلوك هي المرجع لمساعدة موظفي قوى الامن ومنهم جهاز الضابطة الجمركية بممارسة مهامهم وفقا للقوانين والتشريعات والقيم الأخلاقية والاداب الوظيفية والسلوكيات التي يجب ان يحملها موظفي الجهاز وبيان الاعمال التي يحظر عليهم عملها. (زيد، 2014)

الجهات الرقابية الخارجية

يخضع جهاز الضابطة الجمركية للرقابة الخارجية من قبل العديد من الجهات الرقابية ومن اهم هذه الجهات:

1. وزارة الداخلية

تعتبر وزارة الداخلية في مقدمة الجهات الرقابية الخارجية التي تراقب وتنظم وتضبط سلوك كافة افراد الأجهزة الأمنية بما يتماشى مع القانون، ومنها جهاز الضابطة الجمركية. حيث يشرف

وزير الداخلية على المهام التي يؤديها الجهاز استنادا الى قانون الخدمة المدنية في قوى الامن الوطني رقم (8) لسنة 2005. وللتأكد من مدى التزام افراد الأجهزة الأمنية بالقوانين والتشريعات يتم عقد اجتماعات لقادة الأجهزة الأمنية برئاسة وزير الداخلية بشكل دوري. (عرفات، 2018)

2. ديوان الرقابة المالية والإدارية

وهو عبارة عن مؤسسة دستورية ينظم عملها القانون الخاص بها وله موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة لدولة فلسطين ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لممارسة المهام والاختصاصات الواردة في قانونه الخاص والواردة في القوانين والأنظمة ذات العلاقة ويهدف الديوان الى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في فلسطين وكشف كافة اشكال الانحراف المالي والإداري بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة ويهدف أيضا الى التأكد من ان الأداء العام في فلسطين يتفق مع احكام القوانين والأنظمة المعمول بها، ولان جهاز الضابطة الجمركية احد المؤسسات العاملة في الدولة فانه يخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية. (ابوهولي، 2013)

3. هيئة مكافحة الفساد

أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، كهيئة مستقلة إداريا وماليا، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد.

وبما ان جهاز الضابطة الجمركية يعد من المؤسسات التي تتعرض طواقمها للوقوع بجميع اشكال الفساد التي نص عليها القانون ولذلك يفرض القانون على مسؤولي جهاز الضابطة الجمركية وأفرادها تقديم اقرارات الذمة المالية بشكل دوري كما ان من اختصاصات الهيئة التحقق في شبهات الفساد التي تقع من قبل الاسخاص الخاضعين لاحكام القانون ومن ضمنهم العاملين في جهاز الضابطة الجمركية، سواء من خلال البلاغات والشكاوي أو أن تقوم بمباشرة

التحريات والتحقيقات من تلقاء نفسها، إضافة الى ما ينص عليه القانون من ضرورة قيام الموظف العام بالابلاغ عن أي قضايا فساد. (أبو هولي، 2013)

4. المجلس التشريعي

حيث تشكل عملية الرقابة البرلمانية محورا أساسياً في المنظومة الرقابية على السلطة التنفيذية وأدواتها وخاصة الأجهزة الأمنية الأمنية، ويشكل القانون الأساسي المعدل والنظام الداخلي للمجلس التشريعي أساس العلاقة بن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. ولكن بسبب تعطل المجلس التشريعي فإنه لا يقوم بدوره الرقابي ولذلك انتقلت عملية الرقابة الى مجلس الوزراء. (عرفات، 2018)

الصعوبات والمعوقات التي تواجه جهاز الضابطة الجمركية

يحمل جهاز الضابطة الجمركية مفاتيح ومهام استقرار الامن الاقتصادي للمناطق الفلسطينية بموارد بشرية ومخصصات لا تتناسب والدور الملقى على عاتقه، فبأقل من 0.8 % من مجموع موظفي الأجهزة الأمنية وبأقل من 1% من مخصصاتها المالية يطلب من الجهاز ضمان سلامة تدفق المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية (بكر اشتية)

إضافة لعدم كفاية الكوادر البشرية، والمخصصات المالية هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه جهاز الضابطة الجمركية ومنها (النزاهة في عمل جهاز الضابطة الجمركية).

1. عدم وعي المواطن بطبيعة عمل جهاز الضابطة الجمركية فالصورة الشائعة لدى المواطن ان جهاز الضابطة الجمركية مهمته الأولى تحصيل وجباية الضريبة وملاحقة التجار، وعدم ادراك المواطن بخطورة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الاقتصاد، وللتغلب على هذه الظاهرة قام جهاز الضابطة وبالتعاون مع وسائل الاعلام بتقديم برامج ومواد فلمية الهدف منها التوضيح للمواطنين الدور الذي يلعبه جهاز الضابطة الجمركية في حماية الاقتصاد الفلسطيني، وأيضا تسليط الضوء على دور الجهاز في حماية المستهلك من البضائع التالفة والمنتهية الصلاحية، لذلك من الضروري نشر التوعية بطبيعة عمل جهاز

الضابطة الجمركية من خلال وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وتوضيح الأهداف الحقيقية لجهاز الضابطة الجمركية ودوره في حماية الصالح العام.

2. عدم كفاية الموارد البشرية ووسائل النقل حيث بلغ عدد موظفي جهاز الضابطة الجمركية حتى نهاية العام 2015 (644) وارتفع عددهم في العام 2016 الى (651) أي بزيادة مقدارها 7 موظفين، اما في العام 2017 ارتفع العدد الى (711) موظف أي انه تم الحاق 60 موظف وهذه الزيادة تمت بعد صدور القرار بقانون رقم (2) لسنة 2016 الذي نظم عمل جهاز الضابطة، وفي العام 2018 التحق بالجهاز (190) موظف من الملاحظ مدى حاجة الجهاز لزيادة عدد موظفيه من اجل مواجهة ارتفاع معدلات التهريب الجمركي والتهرب الضريبي (رسالة البنت) اما بالنسبة لوسائل النقل فقد بلغ عدد المركبات 120 مركبة وهي تعتبر غير كافية لان هناك حاجة للوصول الى جميع المناطق لوضع نقاط تفتيش وتنفيذ دوريات بشكل مستمر ومتزامن، وأيضا هناك حاجة لمركبات تكون مجهزة بمختبرات وأجهزة فحص خاصة لزيادة كفاءة وفعالية عمليات الملاحقة للمتهربين.

3. عدم توفر مستودعات وأماكن لتخزين المضبوطات في العديد من الحالات التي كان يتم فيها ضبط بضائع بكميات كبيرة كان من الصعب تخزينها لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية الضبط، خصوصا اذا كانت البضائع المضبوطة لحوم ومجمدات، أو حيوانات وطيور، مما يؤدي في بعض الحالات الى تلف البضاعة، اوفوق الحيوانات والطيور، مما قد يعرض الجهاز لخسائر في حالة تمة رفع دعوى قضائية من قبل صاحب البضاعة.

4. وجود الحواجز الإسرائيلية وعدم قدرة الجهاز الدخول لمناطق C حيث تزداد عمليات التهريب في هذه المناطق لمعرفة المهربين بعدم مقدرة جهاز الضابطة الجمركية من الوصول لهذه المناطق، وللدخول الى المناطق المصنفة C يحتاج الجهاز الى اجراء عملية تنسيق مع الاحتلال مما يعيق سرعة التعامل مع المهربين.(مقابلة مع سلفيتي،2019)

المبحث الثاني: التسرب المالي

تمهيد

تبين الدراسات والتقارير والتصريحات المتعددة من قبل مسؤولي وزارة المالية وجهاز الضابطة الجمركية، أن ظاهرة التسرب المالي في حالة تزايد ولا تقتصر على منطقة جغرافية محددة. ففي كل يوم تقريبا تتم حالات التهريب المضبوطة للسولار والبضائع الفاسدة وغير الفاسدة التي تهرب من المستعمرات ومن إسرائيل، وبشكل خاص تهريب مادة السولار الذي تفتشى في السنوات الأخيرة بشكل كبير بحيث أصبح يشكل ظاهرة واضحة. وما يدل على تفاقم ظاهرة التهريب هو عدد حالات التهريب التي تم ضبطها من قبل الضابطة الجمركية، إذ وصل على القضايا الجمركية عام 2017 إلى 5672 قضية، بينما وصل عددها إلى 5348 قضية خلال الشهور الثمانية الأولى فقط من عام 2018، وهذا فضلا عن الحالات التي تعالج بشكل مباشر دون إجراءات قضائية. وتشمل هذه القضايا جميع أنواع التهريب والتهرب الجمركي سواء كانت سلع تدخل بدون وثائق أو سلع يتم التلاعب في قيمها المفصح عنها، أو تجار غير ملتزمين أو مسجلين في الدوائر الرسمية. ولا يقتصر التهريب على سلع محددة بل يطال جميع أنواع السلع، وبحسب تقارير الضابطة الجمركية فإن أهم السلع التي يتم تهريبها هي المحروقات، والتبغ، والدواجن، والتمور، والسلع الزراعية، ومواد البناء (جميل، 2018).

مفهوم التسرب المالي

انه التسرب لشئ يتسرب من موقعه الصحيح ولا يؤدي وظيفته المرجوة. وفي الاستعمال اليومي هو تسرب المادة من خلال مصارف تسريب خاصة، ويعرف التسرب المالي على انه الخسارة غير المرغوب بها. (الهدهد، 2010) أما في علم الاقتصاد والإدارة المالية فيعرف على أنه عدم استخدام المداخل والتي تتضمن المدخرات وإيرادات الضرائب والإيرادات الأخرى (خلف، 2007) وبعبارة أخرى فان التسرب هو الاستعمال غير الاستهلاكي للدخل والذي يتضمن التسرب من المدخرات والتسرب من الضرائب والتسرب من المستوردات، يعرف التسرب المالي الفلسطيني بأنه الضرائب التي يدفعها المستهلك الفلسطيني وتعتبر عهدة لدى الحكومة

الإسرائيلية ولا تعيدها الى الجانب الفلسطيني عبر حسابات المقاصة.(ماس،2015)، حيث انه ليس المقصود بالتسرب بأنه الناتج عن دخول البضائع من السوق الإسرائيلية الى السوق الفلسطينية فقط ولكنه أشمل وأوسع من ذلك. اذ يشكل موضوع التسرب المالي في فلسطين معضلة حقيقية حيث تعاني السلطة الفلسطينية من خسائر مالية كبيرة ناجمة عن ضياع حصيلة ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء وجمارك المستوردات بسبب الاستيراد غير المباشر عبر إسرائيل والتسرب في فلسطين ناتج عن ان إسرائيل لا تزود السلطة بالمعلومات الكافية عن حجم الاستيراد والجهة التي قامت بذلك، لان اتفاق باريس لا يلزمها بذلك إضافة الى ان بعض التجار لايسلمون فواتير المقاصة لوزارة المالية،حيث تدفع إسرائيل الضرائب على أساس الفواتير وذلك حتى لايكشفون عن حجم أعمالهم التي يدفعون من خلالها ضريبة الدخل (زهرا،2009)

أنواع التسرب المالي

يوجد أنواع عديدة من التسرب المالي نذكر منها ما يأتي (خلف، 2007):

- ففي الاقتصاد المفتوح حيث يتعامل مع العالم الخارجي، فإن الاستيراد يمثل اقتطاع جزء من الدخل القومي، حيث يتم دفعه إلى الجهة المستورد منها لذلك تعتبر المستوردات تسربا من دورة الدخل، لأنها تتضمن عدم توجيه جزء من الدخل القومي المدفوع إلى الخارج، ونقصد هنا قيمة المستوردات الموجهه نحو الإنفاق الكلي في الاقتصاد و هناك نموذج آخر بسيط للقروض، والذي يفترض بأن جميع القروض، والتي يتم اقتراضها من البنك في النظام البنكي يتم إعادة إدخالها للنظام مرة أخرى، وهذا يسمح بإجراء حسابات صغيرة لكم القروض التي تم تبادلها، ولذلك فإن صنع القروض، أو التسرب النقدي يعرف بأنه مجموع النقود التي يتم اقتراضها من البنك، ولكن لا يتم إيداعها في البنك نفسه. والتسرب النقدي في هذه الحالة يقلل من القدرة على صنع القروض الأخرى.
- التسرب السياحي وهو ما يعرف بخسارة عوائد السياحة من بلد حيث يقوم مواطنو الدولة بصرف مبالغ طائلة من أموالهم على السياحة خارج بلدهم، فهم بهذا العمل يقومون دون أن

يشعروا بإحداث تسرب مالي في أموال الدولة إلى الخارج، لكن إذا تم استغلال هذه الأموال المصروفة على السياحة الداخلية بدلاً من السياحة في الخارج فإن العوائد المتحصلة سوف يتم إعادة استغلالها داخل الدولة مرة أخرى لتحقيق رفاهية، أو استغلال هذه الأموال من أجل إحداث تنمية والتي في النهاية يجب أن تساعد في إحداث الرفاهية للمواطنين .. وهناك أيضاً التسرب في التوزيع حيث تقوم فلسطين. و طبقة في المجتمع بصرف مبلغ من المال خارج الدولة التي يعيشون فيها، أو عندما يتم صرف المال خارج المجتمع، فعلى سبيل المثال عندما يتم قطع الحدود بين بلد ما من أجل شراء البضائع التي كان من الممكن شراؤها في البلد نفسها، مثال على ذلك ما يحصل في موسم الحج، حيث يتم شراء الهدايا من الخارج مع العالم، إن هذه الهدايا أو البضائع متوفرة في الأسواق المحلية، والقيام بشرائها من السوق المحلي يعمل على تحريك التجارة وبالتالي تتعزز العوائد منها.

- الاستيراد غير المباشر حيث يتم الاستيراد من خلال وكيل إسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية وكون المستورد الإسرائيلي يتمتع بسلطات أوسع من المستورد الفلسطيني، فإذا تم الاستيراد عن طريق المستورد الإسرائيلي تخسر الخزنة الفلسطينية الرسوم الجمركية وضريبة الشراء بحيث تحويل هذه المبالغ إلى الخزنة الإسرائيلية، أما الجزء الآخر يتم تحويله إلى الجانب الفلسطيني المتمثل بضريبة القيمة المضافة بالمطالبة به من الخزنة الإسرائيلية. و أيضاً إذا تم استيراد البضائع عن طريق إسرائيل دون تحدي المصب النهائي للبضائع، فإن الإيرادات الجمركية تذهب برمتها إلى خزينة الإسرائيلية حتى لو كان المصب النهائي للبضائع مناطق السلطة، وبذلك يكون الفلسطينيون قاموا بالاستيراد عن طريق مستوردين إسرائيليين ودفع الرسوم الجمركية للجانب الإسرائيلي بدلاً من الجانب الفلسطينية وهنا يشكل الاستيراد غير المباشر تسرباً مالياً لا يستهان به إلى الخزنة الإسرائيلية، مسبباً بذلك خسارة للخزينة الفلسطينية واستنزاف لمواردها المالية، حيث يمكن استغلال هذه الموارد في سد جزء من نفقات الدولة الفلسطينية، وتقليل نوعاً ما من الاعتماد على المنح والمساعدات، كذلك ممن استغلال هذه الموارد المالية المتسربة في سد جزء من نفقات الأجور في فلسطين، وتقليل العجز في ميزانية الدولة، كما يمكن أن تعود بالرفاه على

الناحية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، لا أن استنزاف هذه الموارد المالية من قبل الاحتلال حرمت السلطة الفلسطينية من هذه الأموال.

مصادر التسرب المالي

مصادر التسرب المالي في فلسطين متشابكة ومتداخلة بحيث من الصعب الفصل بينها في كثير من الأحيان كما ان هذه المصادر تتفاوت في أهميتها وفي تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام حيث ذكر العرندي (2013) مجموعه مصادر منها:

أولاً: التسرب المالي الناجم عن آلية تحصيل ضرائب المستوردات في اطار الاتحاد الجمركي

حدد بروتوكول باريس الاقتصادي الية تحصيل إيرادات المقاصة من إسرائيل الى السلطة الوطنية الفلسطينية، بشروط معينة منها انه لا يتم تحويل إيرادات الضرائب الفلسطينية الا بوجود فاتورة المقاصة التي تعتبر سند اثبات، وقد تبين وجود الكثير من المشاكل والعيوب في هذه الالية،نتج عنها ضياع الكثير من الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

ثانياً: التسرب المالي الناجم عن الاستيراد غير المباشر

نظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية، ونتيجة العراقيل التي تضعها إسرائيل على التاجر والمستورد الفلسطيني لجأ التاجر الفلسطيني للاعتماد على الوسيط الإسرائيلي عند الاستيراد، حيث يتم ادخال بضائع غير إسرائيلية المنشأ الى السوق الفلسطينية على أساس انها بضائع انتجت في إسرائيل أو ينطبق عليها شروط المنشأ الإسرائيلي وبالتالي تحصل الخزينة الإسرائيلية على الضرائب والرسوم الجمركية بدلاً من ان تؤول هذه الضرائب الى الخزينة الفلسطينية مما ينتج عنه تسرب مالي كبير من الخزينة الفلسطينية

ثالثاً: البضائع التي يقوم المستورد الإسرائيلي باستيرادها بالاتفاق مع التاجر الفلسطيني

من المعروف انه لا يوجد سيطرة من قبل السلطة الفلسطينية على المعابر الفلسطينية وان الاستيراد يتم عبر الموانئ الإسرائيلية، وحتى يتجنب التاجر الفلسطيني العراقيل الاسرائيلية

والتكاليف المرتفعة لعملية التخليص الجمركي وخصوصا عندما تكون كميات البضاعة التي يحتاجها التاجر الفلسطيني قليلة يلجأ التاجر الفلسطيني للاتفاق مع التجار الاسرائيلين على استيراد البضاعة بموجب بيان جمركي يوضح فيه ان المقصد النهائي للبضاعة هو السوق الاسرائيلي، وبعدها يتم تسليم البضاعة للتاجر الفلسطيني مع فاتورة مقاصة تشتمل على ضريبة القيمة المضافة ولا تشتمل ضرائب على الاستيراد.

رابعاً: الاستيراد غير المباشر عن طريق نقل الملكية

حيث يقوم التاجر الإسرائيلي باستيراد البضاعة من الخارج بموجب بيان جمركي إسرائيلي ثم يقوم التاجر الإسرائيلي ببيع البضاعة الى التاجر الفلسطيني داخل الميناء عن طريق تحويل ونقل ملكية البضاعة والبيان الجمركي الى التاجر الفلسطيني، وهذه العملية تتم قبل التخليص على البضاعة وذلك لتوفير الوقت وتجنب العوائق التجارية من الجانب الإسرائيلي، وفي هذه الحالة لا يحدث تسرب مالي مباشر لان ضرائب الاستيراد تحول الى السلطة وبعدها يتم اصدار فاتورة مقاصة بعمولة وربح التاجر الإسرائيلي التي تحول للجانب الفلسطيني خلال جلسة المقاصة. ولكن ما ينتج عن هذه الحالة هو عبارة عن خسائر اقتصادية بسبب العمولة الإضافية التي يتحصل عليها التاجر الإسرائيلي مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة البضاعة التي يتحملها المستهلك الفلسطيني.

تسرب جمركي وتهرب ضريبي

يشكل وعاء المقاصة (المستحقات المالية الفلسطينية على الجانب الإسرائيلي) قرابة 73% من إجمالي الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية للعام المالي 2016، ويتوزع بشقه الأكبر على ضرائب جمركية يجبيها الجانب الإسرائيلي من المستورد الفلسطيني على المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، وضريبة القيمة المضافة على المشتريات الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي، ونظرا لغياب التمثيل الفلسطيني على المعابر، وضعف السيطرة الأمنية والإدارية على الأراضي الفلسطينية التي تشكل المناطق (ج) ذات الولاية والسيادة الأمنية والإدارية الإسرائيلية 65% من مساحتها الإجمالية، تبرز إشكالية ضمان سلامة تدفق مستحقات المقاصة للجانب الفلسطيني، 40% من الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي تأتي عبر وسيط دولة الاحتلال، الأمر الذي

يؤدي إلى تسرب الضرائب الجمركية على تلك الواردات إلى الخزنة الإسرائيلية وبمراجعة البيانات المالية والتقارير والتقديرات السابقة الصادرة عن كل من البنك الدولي ومنظمة الأونكتاد، وبإسقاط تلك التقديرات على العام المالي 2015، نصل إلى التقديرات التالية (<https://bit.ly/2Hc5bc2>):

1. 40% من الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي تأتي عبر وسيط إسرائيلي، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب الضرائب الجمركية على تلك الواردات إلى الخزنة الإسرائيلية. وبإضافة الفاقد من الجمارك نتيجة عدم تصريح بعض المستوردين بالقيمة الحقيقية لوارداتهم في البيان الجمركي، يكون الفاقد على الجمارك بأدنى تقدير نحو 380 مليون دولار سنويا.

2. 35% من الواردات الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي تهرب دون تسليم فواتير مقاصتها من التاجر الفلسطيني لوزارة المالية الفلسطينية، الأمر الذي يحرم الخزنة الفلسطينية بشكل مباشر من نحو 125 مليون دولار، هذا عدا الفاقد من ضريبة الدخل نتيجة عدم الإفصاح الحقيقي عن الدخل المتحقق من تصريف تلك الواردات في السوق الفلسطينية وبذلك يكون مجموع التسرب الجمركي والتهرب الضريبي قرابة 505 ملايين دولار سنويا، وهو رقم كفيل بتغطية 36% من إجمالي عجز الموازنة العامة الفلسطينية قبل التمويل.

ثانيا: الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة من بحوث منشورة ورسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه حيث لاحظ ندرة في الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية الا انه تم سرد مجموعه من الدراسات والتي تمس الموضوع الحالي ليس بصورة مباشرة وقام الباحث بترتيبها من الاحدث الى الاقدم كما يلي:

دراسة عازم، (2018) بعنوان مدى فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية فلسطين، هدفت هذه الدراسة إلى قياس فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية باستخدام مقياس جودة الخدمة

بالاعتماد على عدة معايير اساسية مهمة وهي العناصر الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الثقة، التعاطف، احترام المكلفين، وتناولت الدراسة بعض العموميات حول مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه وعوامله وآثاره وماهية جهاز الضابطة الجمركية وأهدافه والمهام الموكلة إليه وصلاحياته وكذلك تم دراسة مداخل قياس الأداء من أهداف ومعايير ومؤشرات تقيس مدى فاعلية الأداء الضريبي، كما وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على استبانة كأداة للدراسة من أجل تحقيق اهداف الدراسة، كما وتكون مجتمع الدراسة من جميع عناصر جهاز الضابطة الجمركية تم اختيار منهم عينة بالطريقة العشوائية وبعد ذلك تم توزيع الاستبانة عليهم واستردادها ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج الرزم الاحصائي (SPSS) وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها قبول الفرضية الرئيسية لها وهي بانه يوجد علاقة إيجابية بين فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية وبين مدى رضا المكلفين عن أداء جهاز الضابطة الجمركية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ومن أهمها: ضرورة اهتمام جهاز الضابطة الجمركية بالمكلفين وخلق الثقة والأمان والمصادقية، وضرورة تطوير جهاز الضابطة الجمركية الكوادره وتوفير أجهزة ومعدات حديثة وتطوير وسائلها وأساليبها في الحد من التهرب الضريبي، وضرورة إعادة صياغة قانون موحد يحكم وينظم إطار عمل جهاز الضابطة الجمركية.

دراسة (حنو، 2016) بعنوان مدى كفاءة آلية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية في كشف حالات التهرب الجمركي في فلسطين هدفت هذه الدراسة التعرف إلى آلية التدقيق اللاحق ومدى كفاءة هذه الآلية في التدقيق على البيانات الجمركية لكشف حالات التهرب الجمركي كما هدفت الدراسة أيضا التعرف الى درجة تقييم موظفي التدقيق اللاحق في دائرة الإلتزام الجمركي للإجراءات القانونية المتبعة في تحصيل الضرائب الجمركية المهربة والتعرف الى نسبة التحصيلات من آلية التدقيق اللاحق إلى إجمالي الإيرادات الجمركية ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وقام ببناء إستبانة تتضمن كافة إجراءات التدقيق اللاحق وتم توزيعها على عينة الدراسة التي شكلت ما نسبته (85%) تقريبا من مجتمع الدراسة

كما قام أيضا بتحليل نسبة من المبالغ المالية المحصلة من عملية التدقيق اللاحق إلى إجمالي الإيرادات الجمركية بالإعتماد على الإيرادات الجمركية وإيرادات التدقيق اللاحق خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام (2010-2014) للتعرف إلى مدى مساهمة هذه الآلية في إجمالي التحصيلات الجمركية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج كان أهمها أن هناك تعارض بين كفاءة آلية التدقيق اللاحق وبين المبالغ الجمركية المحصلة من عملية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية وتم التوصل لهذه النتيجة من خلال تحليل البيانات المالية للإيرادات الجمركية وإيرادات التدقيق اللاحق خلال الفترة من عام (2010-2014)، وفي ضوء النتائج يوصي الباحث أن تحرص الجهات المعنية (وزارة المالية، دائرة الالتزام الجمركي) على تأهيل موظفي التدقيق اللاحق في دائرة الإلتزام الجمركي بشكل عملي حتى يتمكنوا من كشف حالات التلاعب في البيانات المالية على البرامج المحاسبية من بعض المكلفين، وقيام المشرع الفلسطيني بإعطاء صلاحية لموظفي الجمارك بشكل عام وموظفي التدقيق اللاحق في دائرة الإلتزام الجمركي بشكل خاص للإطلاع على الكشوف البنكية للمستوردين من خلال سلطة النقد دون معيقات.

دراسة (دحروج، 2014) بعنوان: العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية-قطاع غزة هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس في قطاع غزة والتعرف الى ظاهرة التهريب الجمركي وأركانه وأنواعه، كما وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على استبانة كأداة للدراسة من أجل تحقيق اهداف الدراسة، كما وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس تم اختيار منهم عينة بالطريقة العشوائية وبعد ذلك تم توزيع الاستبانة عليهم واستردادها ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج الرزم الاحصائي (SPSS) وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها وتوصل الباحث الى عدة نتائج كان من أهمها: وجود أوجه ضعف وقصور في الدورات التي تعقد للعاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية لعدم كونها متخصصة في مجال مكافحة التهريب الجمركي، هناك ضعف في الوعي الجمركي عند المواطنين والمكلفين، عدم

وجود محاكم جمركية متخصصة تطبق العقوبات الخاصة بالتهريب الجمركي، هناك ضعف لدور العلاقات العامة في إرشاد وتوعية المكلفين بمخاطر وعقوبات التهريب الجمركي وفي ضوء النتائج يوصي الباحث بضرورة أن تقوم إدارة الجمارك بعقد دورات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة التهريب الجمركي كما يوصي أيضا بضرورة أن تقوم دائرة العلاقات العامة بالعمل على زيادة الوعي الجمركي لدى المسافرين والمكلفين عن طريق القيام بحملات ونشرات إعلامية في وسائل الإعلام وإنشاء محاكم جمركية متخصصة والعمل على التخطيط والتعاون بين الأجهزة المعنية وإدارة الجمارك وتقديم الدعم المادي والمعنوي لموظفي دائرة الجمارك.

دراسة (أبو صلاح، 2013) بعنوان: "مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عدالة السياسة الجمركية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك من خلال تناول موضوع التعريف الجمركية المطبقة والإعفاءات الجمركية الممنوحة وكذلك دور الإجراءات الجمركية في تنظيم عملية الإستيراد والتصدير وتحديد تكلفة البضائع إضافة إلى عرض أهم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع بيان دور التشريعات الجمركية والمحاكم الجمركية في تحقيق العدالة في السياسة الجمركية ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتطوير إستبانة تم توزيعها على عينة عشوائية بلغ حجمها (150) فردا من مجتمع الدراسة المكون من المستوردين والمصدرين والمستهلكين وموظفي وزارة المالية وقد إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج على مستوى فقرات ومتغيرات الدراسة، حيث تبين من فقرات الإستبانة إن نسبة عدالة السياسة الجمركية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (70%) وهي نسبة متوسطة. ومن خلال النتائج قام الباحث بوضع مجموعة من التوصيات أهمها، يجب ان تتناسب معدلات الضرائب والرسوم التي تحددها السلطة الفلسطينية مع فئات المجتمع كافة، مع توفير الدعم الكافي لبعض السلع الأساسية ومراعاة أمن المجتمع وسلامته من بعض السلع والبضائع الضارة، ضبط عملية الإستيراد بشكل يوفر الحماية الكافية للمنتج المحلي، من خلال منع أو إعاقه إستيراد السلع المنافسة لهذا المنتج وتقديم التسهيلات والإعفاءات الجمركية اللازمة لدعم قطاعات الإنتاج المحلي، ضبط عملية شراء السلع والمنتجات من إسرائيل

وتشجيع المستوردين الفلسطينيين على الإستيراد المباشر من الخارج، تبسيط إجراءات الإستيراد والتصدير والتخليص الجمركي بشكل يسهل عملية الإستيراد والتصدير ويؤدي إلى عدم تحميل السلع والبضائع بتكاليف مرتفعة، توفير المعلومات الكافية بالشأن الجمركي، وما يتصل به من معدلات الضرائب والرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية وأسس وأساليب التقييم الجمركي والسلع المقيدة والممنوعة وغير ذلك مما يرتبط بعمليات الإستيراد والتصدير، فرض العقوبات والغرامات التي تتناسب مع الجرائم والمخالفات الجمركية بشكل يوفر الحماية الكافية من التهريب الجمركي.

دراسة مختار (2014)، بعنوان دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهريب الضريبي هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهريب الضريبي، وسلط الباحث في دراسته على الدور الأساسي والفعال للضريبة في إنعاش الاقتصاد القومي، وتطرق الباحث في دراسته إلى ظاهرة التهريب الضريبي التي كانت سبباً للتراجع في مردودية حصيللة الضريبة، والعمليات الرقابية الجبائية التي فرضها المشرع الجزائري وفقاً لآليات محددة، واتخاذ التدابير الوقائية للحد من هذه الظاهرة والإصلاح التنظيمي بإعادة هيكلة الجهاز الإداري الجبائي

كما وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على استبانة كأداة للدراسة من اجل تحقيق اهداف الدراسة، كما وتكون مجتمع الدراسة من جميع مفتشي الضريبة تم اختيار منهم عينة بالطريقة العشوائية وبعد ذلك تم توزيع الاستبانة عليهم واستردادها ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج الرزم الاحصائي (SPSS) وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها وجود قصور من قبل الإدارة الضريبية في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي، ولذلك أوصى الباحث بضرورة تنظيم الإدارة الضريبية تنظيمياً يضمن الوضوح واستقلالية السلطات بشكل دقيق، ونشر الوعي الضريبي لدى المكلفين وموظفي الضريبة، والعمل على استقرار التشريع الجبائي التي تعطي فرص للتهريب الضريبي، وتطوير وسائل العمل باعتماد وسائل الحديثة وتعميمها على كافة الإدارات لتسهيل عملية الكشف على عمليات التهريب الضريبي.

دراسة ناصري (2012) بعنوان: وظائف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ومجال ممارستها للشرطة القضائية تتولى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أداء مجموعة من الوظائف الاقتصادية، والجبائية والحماية، حيث تسهر على مراقبة عمليات استيراد وتصدير البضائع وتصفية وتحصيل الرسوم المستحقة عملياً، وتعمل على تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية والصراف، فضلاً عن استخلاص الضرائب الداخلية على الإستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المفروضة. كما تعد قوة اقتراحية لصياغة إجراءات السياسة الحكومية في المجال الجمركي،، وتحرص على تطبيق المقترضات الجمركية للاتفاقيات الدولية التي التزم بها المغرب، وعلاوة على ذلك فإدارة الجمارك تساهم في خلق المناخ الخصب لتأهيل النشاطات المقاولاتي، وتحفيز الاستثمار، وفي هذا الإطار، فهي تركز جهودها على تبسيط، مساطر التعشير ومحاربة التهريب والغش التجاري، وهذه الوظائف والتحديات جعلت المشرع يخص أعوان الجمارك بمجموعة من الصلاحيات والآليات القانونية والإدارية لإنجاز المهام، والاختصاصات المسندة إليهم، ومنها تلك المتصلة ببعض مهام الشرطة القضائية.

دراسة (علونة، 2011): بعنوان التهرب الضريبي والجمركي تحدثت هذه الدراسة عن ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي في فلسطين من حيث أشكاله وأسبابه وطرق مكافحته وقد كانت أهم نتائجها عدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر والحدود يزيد من التهرب الجمركي كما أن ضعف تطبيق النصوص العقابية يزيد من التهرب الجمركي، كما ان ضعف تطبيق النصوص العقابية يزيد من التهرب الجمركي. أما أهم التوصيات هو تطبيق العقوبة على المتهربين من أجل الحد من ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي.

دراسة (Ajaz,2011) هدفت دراسة "أثر الفساد والحكم الصالح على العوائد الضريبية" إلى زيادة كفاءة الإدارة الضريبية والحد من الفساد والتهرب الضريبي الحد من الدخل المنخفض الناتج عن عدم الاستقرار السياسي واستخدمت الدراسة منهجية التحليل القياسي اختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتحديد العوامل المؤثرة على العوائد الضريبية في عدد من الدول النامية، من 1990-2005، وتلخصت النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن الفساد له أثر

سلبى وكبير على تحصيل الضرائب، في حين يساهم الحكم الرشيد في تحسين دوائر التحصيل الضريبي، هناك علاقة إيجابية بين الحكم الرشيد والنظام الضريبي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أن نقطة الانطلاق تبدأ من خلال إدخال تحسينات على الهيئات الضريبية لتطبيق الحكم الرشيد، وسيادة القانون من خلال نظام قضائي مستقل وفعال بالإضافة لضرورة السماح لدافعي الضرائب للتعبير بحرية عن آرائهم حول النظام الضريبي.

دراسة (الهدد، 2010) بعنوان "التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة". هدفت الدراسة إلى التعرف على التسرب المالي لإيرادات الخزينة الفلسطينية بأنواعه والتطرق للتسرب المالي الحاصل في الإيرادات الجمركية، ومدى تأثير التسرب على الخزينة الفلسطينية، وتوضيح المستوردات غير المباشرة، كذلك إلى تبيان حجم الإيرادات العامة للخزينة الفلسطينية، وبيان المتاجرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وعلاقتها بالمستوردات غير المباشرة، كذلك أثر الإتفاقيات على موضوع التسرب المالي للخزينة والمستوردات غير المباشرة، وكان من أهم توصياتها ضرورة العمل على تفعيل دور وزارة الاقتصاد والغرف التجارية من أجل خفض التسرب المالي الناتج عن الإستيراد بالإضافة إلى إعادة النظر في الإتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي.

دراسة (حميض، 2006) بعنوان: "تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإيرادات العامة للدولة ومعاييرها وتقسيمها وأنواعها ومصادرها وأوضحت الدراسة أن الإيرادات الضريبية تمثل موردا أساسيا للخزينة العامة وأن المقاصة هي جزء من الإيرادات الضريبية في فلسطين وبينت مدى تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث الأسلوب النظري العلمي باستخدام المراجع العلمية والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، لذلك تم إجراء التحليل المالي للإيرادات الضريبية والمطالبة الفلسطينية للمقاصة ومقارنة مجموع الإيرادات الضريبية الفلسطينية مع إيرادات الجانب الإسرائيلي لتحديد نسب التغير، ومقارنة النسب خلال

السنوات (1995-2005)، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج عدة حيث أشارت أن ضريبة القيمة المضافة هي الجزء الهام والفعال من الإيرادات الضريبية، وأن أحد أهم أسباب تراجع إيرادات المقاصة بشكل ملحوظ كان بسبب تحكم الجانب الإسرائيلي في ضريبة القيمة المضافة. ولزيادة الاستفادة من إيرادات فاتورة المقاصة أوصى الباحث ضرورة وجود نظام يحقق التعاون بين السلطة الوطنية والمواطنين في العمل على ضمان وصول كامل إستحقاق الشعب الفلسطيني من فواتير المقاصة، ونشر الوعي بين فئات الممولين خاصة الذين يحصلوا على فواتير المقاصة من الجانب الإسرائيلي، وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية وتأهيلها، لتصل إلى كافة المشتغلين وتشديد العقوبات على المتهربين، وتفعيل جهاز القضاء الفلسطيني وتشديد تطبيق العقوبات التي تخص التهرب من المقاصة، وإيجاد جهاز خاص لملاحقة ومعاينة المتهربين من المقاصة، والعمل على توعية المكلفين بضرورة الحصول على فواتير المقاصة وتقديمها للدوائر الضريبية.

دراسة (موسى، 2005) بعنوان: "التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيرادات السلطة الفلسطينية وخاصة الجمارك الفلسطينية ونسبتها من الموازنة العامة، إضافة إلى التهرب الجمركي من حيث أنواعه، وأركانه وأسبابه والجزاء المترتبة عليه وتحدثت أيضا عن الاتفاقيات الدولية ومنها إتفاقية الجات وإتفاقية باريس الإقتصادية وأثرها على الإيرادات الجمركية وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها غياب سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر الدولية الخارجية والداخلية، وغياب التشريعات الجمركية اللازمة والمحاكم المتخصصة. وترى أيضا إن إتفاقية باريس وفرت إطارا مرجعيا تنظيميا لوزارة المالية في إستخدام أدوات السياسة المالية، لكنها قيدت ضرائب القيمة المضافة، والضرائب الجمركية من خلال ربطهما بمستوياتهما المعتمدة في الإقتصاد الإسرائيلي، مما أثر ذلك على التسرب المالي لخزينة لصالح الخزينة الإسرائيلية، وتوصل الباحث إلى عدد من التوصيات كان أهمها: إعادة تصميم الفاتورة الموحدة "المقاصة" بحيث تظهر بوضوح المنشأ الأصلي للبضاعة المشتراة من تجار إسرائيليين حتى تتمكن السلطة من المطالبة

بالإيرادات الجمركية على هذه البضاعة، الإسراع في الإشراف الكامل على المعابر، ونقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية لتمكينها من تنفيذ الخطط الجمركية.

دراسة بارتلي واولفر (Bartly & Oliver, 2005)، العوامل التي تؤثر في تعقيد النظام الضريبي هدفت دراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل التي تؤثر في تعقيد النظام الضريبي والتي تؤدي الى التهرب الضريبي، وفي تكاليف الالتزام بالنسبة إلى المكلفين، بما في ذلك البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المكلفين، وسلوك المكلفين، ووضع السياسة الضريبية وتنفيذها وإدارتها، من خلال تحديد مفهوم التعقيد الضريبي وآلياته، والأثر التراكمي للعديد من التدابير الضريبية البسيطة التي يمكن أن تؤدي إلى مجموعة معقدة من القوانين الضريبية، كما يبين كيف أن تصميم النظام الضريبي يمكن أن يؤثر في مستوى التعقيد، من خلال استخدام السياسات الضريبية لتحقيق أهداف أخرى مثل العدالة والمساواة. وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها أن المكلفين قد يكونون على استعداد لقبول تعقيد النظام الضريبي بل بالمطالبة به في حال كانت الوفورات الضريبية الناتجة عن التعقيد أكبر من تكاليف الالتزام، وأن مثل هذه المطالب بتعقيد النظام الضريبي يمكن أن تحرك النظام الضريبي خارج المستوى المثالي من التعقيد.

دراسه دينسون وايجر (Denison & eger, 2005) بعنوان "التهرب الضريبي من منظور السياسة: حالة التهرب من ضريبة المحروقات في ولايات الشمال في امريكا، حيث أشارت الدراسة الى ان الآثار السلبية للتهرب من دفع ضريبة المحروقات تتمثل في تقليل حصيلة الضريبه مما يعيق سياسات الحكومات في تلك الولايات في تنفيذ برامجها في (التعليم، الرفاهية، الأمن العام، والتطوير، الخدمات العامة الأساسية)، هذا فضلا عن أن ظاهرة التهرب من ضريبة المحروقات تعطي مؤشرات تدل على أن هناك امكانية للتهرب من دفع ضرائب أخرى. وتوصلت الدراسة الى ان ولايات الشمال في أمريكا استطاعت التعامل مع قضية التهرب من دفع ضريبة المحروقات من خلال اعادة النظر في التشريعات الضريبية واصلاح الخلل الموجود فيها لمنع التهرب الضريبي.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

يظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة ان غالبية الدراسات تناولت مواضيع لها علاقة بدور جهاز الضابطة بمكافحة التسرب المالي فمنها ما تناوله بصورة مباشرة ومنها ما تناولها بصورة غير مباشرة، كما تناول هذا البحث دراسات عنيت بموضوع الدراسة الحالية حيث كانت ما بين عام 2018 إلى 2005، مما يدل على أن هذا الموضوع من المواضيع المهمة والمعاصرة التي اهتم بها الباحثون على مر العصور ولا زالت موضوعاً مثيراً للاهتمام حتى يومنا هذا. كما تبين أيضاً من خلال استعراض الدراسات السابقة أن غالبية الدراسات تناولت المنهج الوصفي وهذا يدل على أن طبيعة هذه الظاهرة تتفق وطبيعة المنهج الوصفي، ومن الملاحظ أيضاً أن طريقة اختيار العينات كان بالطريقة العشوائية، وهذا يتفق والمنهج الوصفي، وكان من احدث الدراسات التي تناولها الباحث دراسة عازم (2018) والتي جاءت بعنوان مدى فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية فلسطين دراسة حنو (2016) والتي جاءت بعنوان مدى كفاءة آلية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية في كشف حالات التهرب الجمركي في فلسطين، ودراسة دحروج (2014) التي جاءت بعنوان العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية-قطاع غزة، ومن اقدمها كانت دراسة دينسون وايجر (Denison & eger, 2005) والتي جاءت بعنوان التهرب الضريبي من منظور السياسة: حالة التهرب من ضريبة المحروقات في ولايات الشمال في أمريكا، ودراسة بارتلي واولفر (Bartly & Oliver, 2005) والتي جاءت بعنوان العوامل التي تؤثر في تعقيد النظام الضريبي، و دراسة موسى (2005) والتي جاءت بعنوان التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية.

واستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في وضع تصور حول الاطار النظري والمنهج المستخدم وحجم العينات، وبناء أداة الدراسة والمعالجات الإحصائية، بذلك ساعدت الباحث في تشكيل أسئلة وفرضيات البحث ليكون هذا البحث امتدادا للدراسات السابقة وازافة للبحوث

العلمية التي تعنى بالية عمل جهاز الضابطة ومكافحة الفساد بشكل عام، وتطبيقها في المجتمع العربي بشكل خاص كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تناولت مجتمع دراسي فلسطيني، وهو جهاز الضابطة الجمركي الفلسطيني وانها طبقت هذه الدراسة على دولة محتلة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، وتحديد متغيرات وإجراءات الدراسة، والمعالجات الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات وفيما يلي بيان ذلك:

منهج الدراسة

لأغراض هذه الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة وأغراضها، وذلك بهدف التعرف دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين وهذا المنهج يناسب أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو العناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة أو ذات علاقة بها، ويسعى الباحث إلى تعميم نتائجها عليها، وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة هم جميع موظفو جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين خلال الفصل الدراسي الأول (2019-2020) وتحديداً في الفترة الواقعة ما بين (11\12\2019 الى 26\12\2019) موزعين حسب على المحافظات الفلسطينية، وقد بلغ عدد موظفو جهاز الضابطة الجمركية حسب إحصائيات جهاز الضابطة الجمركية (900) موظف حسب نشرة جهاز الضابطة.

عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة لعدد من موظفي جهاز الضابطة الجمركية، وقد بلغ حجم العينة (170) موظف، أي ما نسبته (18.88%) من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد تم توزيع الاستبانات باليد وعن طريق إرسالها بطريقة محوسبة إلى عدد من الموظفين عن طريق البريد الإلكتروني، وكان عدد الاستبانات المسترجعة التي جرى عليها التحليل الإحصائي (158)

استبانات، أي ان نسبة الفاقد كانت (7%) والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الدورات التدريبية	من 1-2 دورة	34	21.5
	من 3-4 دورة	54	34.2
	أكثر من 4 دوره	70	44.3
	المجموع	158	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	63	39.9
	بكالوريوس	75	47.5
	دراسات عليا	20	12.7
	المجموع	158	100.0
الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	53	33.5
	من 5-10 سنوات	83	52.5
	أكثر من 10 سنوات	22	13.9
	المجموع	158	100.0
المستوى الوظيفي	مدير	18	11.4
	ضابط	65	41.1
	ضابط صف	29	18.4
	جندي	46	29.1
	المجموع	158	100.0

أداة الدراسة

قام الباحث بأعداد الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تهدف إلى استطلاع وجهات نظر موظفي الضابطة الجمركية حول دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، وذلك بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام.

القسم الأول: يشمل مقدمة الاستبانة ويحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي يود الباحث جمعها من أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى فقرة تشجع المبحوثين إلى تقديم المساعدة وتحري الدقة في تعبئة الاستبانة.

القسم الثاني: معلومات عامة عن الموظفين في الجهاز (البيانات الشخصية) التي أُدخلت كمتغيرات وسيطة في البحث وهذه المتغيرات المهنية هي (عدد الدورات التدريبية، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي).

القسم الثالث: تكونت الإستبانة من (60) فقرة موزعة في محورين حيث كان المحور الأول عن مهام جهاز الضابطة "دور جهاز الضابطة" موزع على أربعة مجالات حيث كان المجال الأول لإجراءات الاحترازية تكون من (13) فقرة والمجال الثاني الاجراءات المتبعة وتكون من (13) فقرة والمجال الثالث الإجراءات العقابية وتكون من (9) فقرات والمجال الرابع معوقات جهاز الضابطة الجمركية تكون من (15)، وكان المحور الثاني عن التسرب المالي وتكون من (10) فقرات وقد تم تصميم الفقرات حسب مقياس ليكرت خماسي الأبعاد حيث أعطت الفقرات الأوزان كما يلي:

موافق بشدة: خمس درجات

موافق: أربع درجات

محايد: ثلاث درجات

معارض: درجتين

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس $300=60 \times 5$ وأقل درجة $60=60 \times 1$

صدق الأداة

بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية وللتحقق من صدقها قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الفلسطينية وجهاز الضابطة الجمركية، وبلغ عددهم (10) محكما والملحق (1) يبين ذلك، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، حيث طلب منهم بيان صلاحية العبارة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد حصلت على موافقتهم بدرجة كبيرة مع إجراء بعض التعديلات على فقراتها في ضوء الملاحظات التي تقدم بها الخبراء المحكمون من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية (أي 75% من الأعضاء المحكمين) في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للإستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية.

ثبات الأداة

لقد تم استخدام معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) والجدول (2) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (2) معاملات الثبات لمحاور ومجالات الدراسة

رقم المجال	المجال	معامل الثبات
المحور الأول: دور جهاز الضابطة الجمركية وينقسم إلى عدة مجالات:		
1.	لإجراءات الاحترافية	0.83
2.	الاجراءات المتبعة	0.75
3.	الإجراءات العقابية	0.82
4.	معوقات جهاز الضابطة الجمركية	0.77
الدرجة الكلية		0.86
المحور الثاني: التسرب المالي		0.81

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الثبات لمجالات الإستبانة كانت عالية وفوق الجيده، حيث بلغ معامل الثبات للمجال الأول على كافة المحاور (0.86)، أما المجال الثاني فقد بلغ (0.81) وهي معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد مجتمع الدراسة بمساعدة جهاز الضابطة الجمركية
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.
- قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة المكونة من الفقرات التي تقيس دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، إذ تم توزيع (170) استبانة، وتم استرجاع (158) استبانة صالحة للتحليل.
- استرجاع الاستبانات المعبأة ومراجعتها من قبل الباحث وترميزها.
- إدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) وتفرغ إجابات أفراد العينة.
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

- المتغيرات المستقلة: الاجراءات الاحترازيه، الاجراءات المتبعة، الاجراءات العقابية
- المتغير التابع: التسرب المالي.

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.
2. معادلة كرونباخ ألفا.
3. اختبار الانحدار البسيط والمتعدد

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين. ومن اجل تحقيق ذلك استخدم الباحث استبانة مؤلفة من (50) فقره موزعه على أربعة متغيرات مستقلة و(10) فقرات للمتغير التابع وتم التأكد من صدقها و ثباتها، وتم توزيعها على (158) موظفا في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني، من اجل تفسير النتائج استخدم الباحث المتوسطات الحسابية على النحو الاتي (العمرى،2015):

- اعلى من 3.65 كبيرة
- من 3-3.65 متوسط
- اقل من 3 قليلة

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

من اجل الإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفقرات أداة الدراسة، ومن ثم ترتيبها تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي، وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة.

النتائج التي تتعلق بسؤال الدراسة الرئيسي الأول والذي نصه:

ما دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم الإجابة عن الأسئلة الفرعية حيث استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات من دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة

التسرب المالي في فلسطين وتم ترتيب فقرات كل مجال تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، حيث كانت الأسئلة الفرعية المنبثقة من السؤال الرئيسي الأول كما يلي:

السؤال الفرعي الأول: ما درجة الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها جهاز الضابطة الجمركية من أجل الحد من التسرب المالي؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال وتم ترتيبها تنازلياً وفق الوسط الحسابي والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات د دور الإجراءات الاحترازية التي يتبعها جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1.	يعمل جهاز الضابطة الجمركية فحوصات دورية على المحال التجارية للرقابة على البضائع المتواجدة على رفوف المحلات.	3.99	0.910	كبيرة
2.	يضع جهاز الضابطة الجمركية نقاط تفتيش على مداخل المدن والقرى بشكل عشوائي.	3.96	0.824	كبيرة
3.	هناك عدد كافي من افراد جهاز الضابطة الجمركية يعمل من اجل الحد من التسرب المالي.	3.79	0.917	كبيرة
4.	تعمل أجهزة الضابطة الجمركية على تدريب عناصرها على طبيعة الفواتير الواردة من الاحتلال.	3.78	0.785	كبيرة
5.	يعمل جهاز الضابطة الجمركية على مدار 24 ساعة من اجل الحد من التسرب المالي.	3.77	0.861	كبيرة
6.	لدى جهاز الضابطة الجمركية عناصر ذو خبرة وكفاءة.	3.70	0.871	متوسطة
7.	لدى افراد جهاز الضابطة الجمركية صلاحيات واسعة من اجل الحد من التسرب المالي.	3.70	0.863	كبيرة
8.	يقدم جهاز الضابطة الجمركية نشرات توعوية على التجار تحذرهم من عقوبات التسرب المالي.	3.69	0.874	كبيرة
9.	يتوفر لدى عناصر الضابطة الجمركية المتطلبات اللوجستية الكافية.	3.68	0.875	كبيرة
10.	ترافق جهاز الضابطة الجمركية فرق حماية تابعة للقوات الامن الفلسطيني.	3.66	0.915	كبيرة
11.	يوجد أنظمة وقوانين ملائمة تنظم عمل جهاز الضابطة الجمركية.	3.64	0.869	متوسطة
12.	لدى جهاز الضابطة الجمركية الخطط الاستراتيجية الواضحة لمكافحة التسرب المالي.	3.46	0.921	متوسطة
13.	يقوم جهاز الضابطة الجمركية بالتنسيق مع جهات الاختصاص في حال وجود تسرب مالي.	3.43	1.067	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.7113	0.51771	كبيرة

يتضح من الجدول (3) أن درجة الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها جهاز الضابطة الجمركية من اجل الحد من التسرب المالي قد بلغ المتوسط الحسابي (3.71) بانحراف معياري (0.51) على الدرجة الكلية للفقرات هذا المجال، وهذا يدل على أن درجة الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها جهاز الضابطة الجمركية من اجل الحد من التسرب المالي كبيرة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على المجالات ما بين (3.43-3.99) وهذه النتائج كانت جميعها ما بين الكبيرة والمتوسطة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة الى ان جهاز الضابطة الجمركية لديه جاهزية عالية في استخدام إجراءات وقائية و احترازية من اجل مكافحة التسرب المالي وانه يعمل بصورة كبيرة ومنتابعة في عملية الحد من التسرب المالي وهذه النتيجة تشير الى ان جهاز الضابطة الجمركية يستخدم باستمرار فحوصات دورية على المحال التجارية ويدخل تلك المحلات ويعمل علة تفقد البضائع المتواجده على الرفوف وانه أيضا يعمل على وضع نقاط تفتيش على مداخل المدن والقرى بشكل عشوائي من اجل الحد قدر المستطاع من عملية التهرب الضريبي وما ينتج عن ذلك مكافحة الفساد المالي كما وان جهاز الضابطة الجمركية لديه اعداد كافية من افراد جهاز الضابطة الجمركية متدربين متلقين تدريبات فيما يختص بالتهرب الضريبي وعملية الفساد المالي حيث ان هذا الجهاز يستخدم العديد من الاجراء الوقائية قبل حدوث عملية التسرب المالي وهذا ما يؤدي الى مكافحة عملية التسرب المالي والتخلص منها قبل فوات الأوان.

السؤال الفرعي الثاني: ما درجة الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال وتم ترتيبها تنازليا وفق الوسط الحسابي والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال	الرقم
كبيرة	0.777	3.96	يؤدي عناصر جهاز الضابطة الجمركية أعمالهم بسرعه قصوى فيما يختص بالبلاغات.	14.
كبيرة	0.778	3.92	يقدم عناصر جهاز الضابطة الجمركية المهام الموكلة اليهم بدقة وحسب الأصول.	15.
كبيرة	0.960	3.91	يتأكد عناصر الضابطة الجمركية من الفواتير انها مطابقة للبضائع.	16.
كبيرة	0.975	3.89	يتأكد عناصر الضابطة الجمركية من البضائع انها ليست بضائع مستوطنات.	17.
كبيرة	0.934	3.86	موظفي جهاز الضابطة الجمركية يطبقون القوانين على كافة التجار بنفس الدرجة.	18.
كبيرة	0.861	3.85	لدى عناصر الضابطة الجمركية أساليب فعالة لمراقبة نشاط عمل المكلفين.	19.
كبيرة	0.930	3.82	يتم التأكد من التزام مستقبل ومرسل البضائع بدفع الضرائب المترتبة عليهم.	20.
كبيرة	0.941	3.82	يوجد أنظمة او دليل إجراءات عمل يهتدي به موظف الضابطة الجمركية.	21.
كبيرة	0.861	3.74	يقوم جهاز الضابطة الجمركية بالتعامل مع البضائع مجهولة المصدر بآليات محددة بناء على طبيعة كل سلعة.	22.
متوسطة	0.889	3.65	يقوم عناصر الضابطة الجمركية بتفتيش البضائع القادمة من اسرائيل.	23.
متوسطة	1.132	3.53	يفرق جهاز الضابطة الجمركية ما بين البضائع الإسرائيلية والبضائع القادمة من المستوطنات.	24.
متوسطة	1.104	3.39	يقوم عناصر الضابطة الجمركية بالتأكد من مصدر البضائع.	25.
متوسطة	1.192	3.34	يفرق جهاز الضابطة الجمركية ما بين حملة الهوية الإسرائيلية والفلسطينية في إجراءات الضبط.	26.
كبيرة	0.47857	3.7439	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول (4) أن درجة الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي قد بلغ المتوسط الحسابي (3.74) بانحراف معياري (0.47) على الدرجة الكلية للفقرات هذا المجال، وهذا يدل على أن درجة الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي كبيرة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على الفقرات الخاصة بهذا المجال ما بين (3.34-3.96) وهذه النتيجة كانت ما بين كبيرة والمتوسطة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة الى ان جهاز الضابطة الجمركية يعمل بكل جهد وينفذ التعليمات التي يتلقاها من اجل الحد من عملية الفساد المالي كما وان هناك مجموعه من الإجراءات التي يتبعها باستمرار حيث انه لديه جاهزية واستعداد من قبل عناصره على استقبال البلاغات والتعامل معها بسرعه قصوى وفي الوقت المناسب فيما يختص بالبلاغات الخاصة بالتسرب المالي كما وانه يقدم وينفذ المهام الموكلة اليهم بدقة وحسب الأصول وحسب القانون والسياسة الخاصة بالتشريع الفلسطينية المتبعة في الضبط الجمركي من اجل الحد من التسرب المالي، وان افراد الجهاز يعملون على التأكد من الفواتير في حال الضبط وخاصة التأكد من تطابق الفواتير للبضائع وصلاحيه تلك الفواتير وعدم التلاعب بها وتزويرها وانه أيضا على استعداد تام على معرفة البضائع اذا كانت بضائع مستوطنات او بضائع من دولة الاحتلال وهذه الإجراءات جميعها عمل على الحد من الفساد المالي.

السؤال الفرعي الثالث: ما درجة الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال وتم ترتيبها تنازليا وفق الوسط الحسابي والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات درجة الاجراءات العقابية المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
27.	يقوم جهاز الضابطة الجمركية بمصادرة وسائل النقل في حال كانت البضاعة غير مطابقة.	3.68	1.083	كبيرة
28.	يتم فرض عقوبات مالية على المتسببين بالتسرب المالي من خلال التنسيق مع الدوائر الضريبية.	3.67	0.974	كبيرة
29.	تزداد العقوبات المالية في حال تكررت حالات التسرب المالي.	3.66	0.975	كبيرة
30.	يعمل جهاز الضابطة الجمركية على ادخال المتسببين في التسرب المالي الى القائمة السوداء اذا تم تكرار المخالفات.	3.62	1.098	متوسطة
31.	يقوم جهاز الضابطة الجمركية بإتلاف البضائع في حال تبين انها ممنوعه من التداول.	3.61	1.087	متوسطة
32.	يتم فرض العقوبات الغرامة والحبس معاً في حالات التسبب بالتسرب المالي.	3.56	1.079	متوسطة
33.	يتم فرض عقوبة الحبس على المتسببين بالتسرب المالي من خلال التنسيق بين جهاز الضابطة وجهات الاختصاص.	3.43	1.079	متوسطة
34.	يقوم جهاز الضابطة الجمركية بمصادرة البضائع في حال تبين انها لا تحمل أوراق رسميه.	3.34	1.240	متوسطة
35.	تزداد عقوبات الحبس في حال تكررت حالات التسرب المالي.	3.23	1.094	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.5352	0.60389	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن درجة الاجراءات العقابية المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي قد بلغ المتوسط الحسابي (3.53) بانحراف معياري (0.60) على الدرجة الكلية للفقرات هذا المجال، وهذا يدل على أن درجة الاجراءات العقابية المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي كبيرة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على الفقرات الخاصة بهذا المجال ما بين (3.23-3.68) وهذه النتيجة كانت ما بين كبيرة والمتوسطة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة الى ان هناك مجموعه من الصلاحيات متوفرة لدى عناصر جهاز الضابطة الجمركية في فرض عقوبات على المتسربين ضريبيا وانهم يمارسون تلك العقوبات في حق المتهربين، كما ان جهاز الضابطة الجمركية يعمل على مصادرة وسائل النقل الخاصة بالبضائع الغير مطابقة للمواصفات او الغير مسموح باستيرادها وتداولها كما انه يعمل على فرض عقوبات مالية على المتسبين بالتسرب المالي وذلك يكون من خلال التنسيق مع السلطة القضائية وهذا يعمل على ردع المتسربين من عملية التسرب المالي وان جهاز الضابطة الجمركية يعمل على ادخال المتسبين في التسرب المالي الى القائمة السوداء وهذا يعمل أيضا على ردع المتسربين لان هذه العملية تساعد على الالتزام باستيراد بضائع قانونية مسموحة من التداول ويتم دفع الضريبة المستحقة عليها فبالتالي يخفف من عملية التسرب المالي وان عملية إتلاف البضائع المخالفة أيضا يعمل على ردع المتسبين في عملية التهرب المالي.

السؤال الفرعي الرابع: ما درجة معوقات الحد من التسرب المالي في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال وتم ترتيبها تنازليا وفق الوسط الحسابي والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات درجة معوقات الحد من التسرب المالي في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال	الرقم
كبيرة	0.7895	4.22	تحكم دولة الاحتلال بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية "اتفاقية باريس".	1.
كبيرة	0.803	4.18	تحكم الاحتلال بالمعابر الداخلية والخارجية وسيطرتها الكاملة.	2.
كبيرة	0.842	3.98	عدم مقدرة جهاز الضابطة الجمركية على دخول مناطق تصنيف C.	3.
كبيرة	0.863	3.95	انتشار المستوطنات الفلسطينية بمحاذاة مناطق السلطة الفلسطينية.	4.
كبيرة	0.891	3.89	العامل الجغرافي في فلسطين يساعد على التهرب الجمركي.	5.
كبيرة	0.913	3.77	عدم وعي التجار بخطورة التسرب المالي.	6.
متوسطة	0.931	3.55	عدم وجود أماكن مناسبة لحفظ البضائع المصادرة.	7.
متوسطة	0.952	3.48	عدم فرض عقوبات صارمه على المتهربين من الضريبة.	8.
متوسطة	1.021	3.34	عدم فاعلية القوانين المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية.	9.
قليلة	1.087	3.30	ارتفاع قيمة الضريبة المفروض على بعض السلع يدفع التجار الى تهريب البضائع من جانب الاحتلال.	10.
قليلة	1.090	2.92	ضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة الفلسطينية.	11.
قليلة	1.112	2.78	القوانين المطبقة في فلسطين قديمة ولا تواكب تطورات الحالة.	12.
قليلة	1.123	2.66	عدم كفاية الأجهزة الرقابية في مكافحة التسرب المالي.	13.
قليلة	1.510	2.43	عدم إمكانية حجز وسيلة النقل الاحتلال الخاصة بالبضائع المهربة.	14.
قليلة	1.592	2.23	عدم القدرة على إيقاع العقوبة على المهربين من حملة الهوية الاحتلال	15.
متوسطة	0.990	3.381	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول (6) أن درجة درجة معوقات الحد من التسرب المالي في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني قد بلغ المتوسط الحسابي (3.38) بانحراف معياري (0.99) على الدرجة الكلية للفقرات هذا المجال، وهذا يدل على أن درجة معوقات الحد من التسرب المالي في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني متوسطة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على الفقرات الخاصة بهذا المجال ما بين (2.23-4.22) وهذه النتيجة كانت ما بين كبيرة والقليلة

ويفسر الباحث هذه النتيجة الى انه بالرغم من قيام جهاز الضابطة الجمركية في دورة في مكافحة التسرب المالي الا ان هناك مجموعه من المعوقات تعرقل دوره بصورة مباشرة منها وغير مباشره ومن ضمن المعوقات التي تواجه ضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة الفلسطينية وذلك بسبب دولة الاحتلال وهيمنة على منطقة السلطة الفلسطينية وعلى مداخل المدن والشوارع الرئيسية، كما ان هناك انتشار موسع للمستوطنات الفلسطينية بمحاذاة مناطق السلطة الفلسطينية وهذا أيضا يضعف دور جهاز الضابطة في مواكبة اعماله والقضاء على التسرب المالي، كما وان العامل الجغرافي في فلسطين يساعد على التهرب الجمركي فبالنالي لا يستطيع افراد جهاز الضابطة ملاحقة المتسربين في كافة المناطق كما وأيضا وجود ما يسمى "اتفاقية باريس" مع دولة الاحتلال وهذا يحد من دور الجهاز الضابطة ايضت في القضاء على التسرب المالي بكافة اشكاله وانواعه.

نتيجة السؤال الرئيسي: ما دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي ونتائج الجدول (7) تبين ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1.	الاجراءات المتبعة	3.7439	0.47857	كبيرة
2.	الإجراءات الاحترازية	3.7113	0.51771	كبيرة
3.	الإجراءات العقابية	3.5352	0.60389	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.6635	0.40250	كبيرة

يتضح من الجدول (7) أن دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين كان كبيراً قد بلغ المتوسط الحسابي (3.66) بانحراف معياري (0.40) على الدرجة الكلية للمجالات جميعها، وهذا يدل على أن دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين كانت كبيرة في كل المجالات (الإجراءات الاحترازية، الإجراءات المتبعة، الإجراءات العقابية). وفيما يتعلق بترتيب المجالات فقد حصل مجال الإجراءات المتبعة على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.47)، بينما حصل الإجراءات الاحترازية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.51)، وحصل مجال الإجراءات العقابية على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.60).

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن هناك صلاحيات لجهاز الضابطة الجمركية يستخدمها في عملة تحد من التسرب الضريبي وأن هناك مجموعه من الإجراءات يستخدمها أيضا في عملية الحد من التسرب المالي وأن وظيفة هذا الجهاز المحافظة على الوضع الاقتصادي دخل المنطقة فهو يعمل على ضبط ورقابة الموارد المالية الضريبية والجمركية للحكومة الفلسطينية، مروراً بتنفيذ قرارات مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، إلى ضمان سلامة جودة السلع المتداولة محليا. وهو موكل بمهام استقرار الأمن الاقتصادي للمناطق الفلسطينية بموارد بشرية ومخصصات مالية وهو مسؤول أيضا على المقاصة والعمل على التحكم بها فبتالي تبين أن جهاز الضابطة يستخدم مجموعه من الإجراءات من أجل الحد من التسرب المالي فهو يقوم بالدور المنوط به بكل شفافية وبكل مصداقيه مما ينعكس ذلك على الحد من التسرب المالي.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي الثالث

ما درجة التسرب المالي من وجهة نظر موظفي جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا المجال وتم ترتيبها تنازلياً وفق الوسط الحسابي والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات درجة التسرب المالي من وجهة نظر موظفي جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
16.	العمل على تغيير أو إخفاء أشكال السلع المستوردة.	3.44	1.019	متوسطة
17.	العمل على تغيير أو إخفاء نوع السلع المستوردة.	2.47	0.942	قليلة
18.	يلجأ بعض الممولين إلى تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو مستندات مصنعة.	2.46	0.928	قليلة
19.	عدم تقديم المكلف لتسجيل النشاط في الوقت المحدد.	2.42	0.898	قليلة
20.	يقوم بعض الممولين بتصنيف مبيعات خاصة للضريبة إلى مبيعات معفية.	2.39	0.970	قليلة
21.	يتم إخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة من قبل بعض الممولين	2.32	0.939	قليلة
22.	اتلاف أو إخفاء السجلات أو الدفاتر قبل الأجل المحدد.	2.26	0.979	قليلة
23.	يقوم بعض الممولين باصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر.	2.22	0.840	قليلة
24.	يقوم البعض بتوزيع أرباح على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه من الأرباح.	2.19	0.846	قليلة
25.	العمل على تغيير أو إخفاء وزن السلع المستوردة.	2.15	0.946	قليلة
	الدرجة الكلية	2.4323	0.47421	قليلة

يتضح من الجدول (8) أن درجة التسرب المالي من وجهة نظر موظفي جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين كانت قليلة قد بلغ المتوسط الحسابي (2.43) بانحراف معياري (0.47) على الدرجة الكلية لل فقرات هذا المجال، وهذا يدل على أن درجة التسرب المالي من وجهة نظر موظفي جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين قليلة، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على الفقرات الخاصة بهذا المحور ما بين (2.15-3.43) وهذه النتيجة كانت ما بين كبيرة والقليلة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة الى ان جهاز الضابطة الجمركية في السلطة الفلسطينية مستعد ومتدرب ومؤهل على العديد من القضايا التي يمكن من خلالها حدوث التسرب وان لدى السلطة جهاز ضابطة يتوفر به افراد يستجيبون للتعليمات والبلاغات بسرعه القصوى وانهم يعملون أيضا بنظام (24) ساعة كون حالات التسرب المالي من البضائع المهربة تكون غالبيتها تكون في أوقات متأخرة من الليل حيث يسلكون طرق خارجية وبالتالي فان جهاز الضابطة يعمل قدر المستطاع على تغطية كافة المناطق وبكافة الأوقات ومتدرب على كيفية تزوير المعاملات وتزوير البضائع فهناك العديد من المتهربين يعملون على تغيير او إخفاء اشكال السلع المستوردة. ومنهم من يلجأ الى بعض الممولين الى تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد الى دفاتر او سجلات او مستندات مصنعة وغير صحيحة ومنهم ما يعمل على عدم تقديم لتسجيل النشاط في الوقت المحدد، ومنهم ما يقوم بتصنيف مبيعات خاصة للضريبة الى مبيعات معفية. ومنهم ما يتم إخفاء نشاط او اكثر مما يخضع للضريبة من قبل بعض الممولين فجميع هذه الاشكال من التسرب المالي لدى جهاز الضابطة الجمركية الجاهزية على اكتشافها وابطالها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

مصفوفة الارتباط بين مجالات الدراسة والدرجة الكلية

يوضح الجدول رقم (9) مصفوفة الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الدراسة والدرجة الكلية للمجالات والذي يدل على ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية

($\alpha \leq 0.05$) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع من اجله. ويوضح الجدول التالي الاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات الدراسة على الدرجة الكلية للمجال.

جدول (9) مصفوفة الارتباط بين كل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية

الرقم	المجال		الإجراءات الاحترافية	الإجراءات المتبعة	الإجراءات العقابية
.1	الإجراءات الاحترافية	معامل الارتباط	1		
		مستوى الدلالة المحسوب			
.2	الإجراءات المتبعة	معامل الارتباط	**0.861	1	
		مستوى الدلالة المحسوب	0.000		
.3	الإجراءات العقابية	معامل الارتباط	**0.932	**0.915	1
		مستوى الدلالة المحسوب	0.000	0.000	

يوضح الجدول رقم (9) مصفوفة الارتباط بين كل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية للمجال والذي يدل على ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع من اجله، حيث انه تبين ان هناك ارتباط عالي بين الاجراءات المتبعة والاجراءات الاحترافية و العقابية نتج عنها مشكلة التداخل الخطي المتعدد، كما ويشير الجدول السابقة الى معامل الارتباط بين الإجراءات الاحترافية والإجراءات المتبعة بلغ (0.861) وكان دال احصائي وهذا يشير الى ان هناك ارتباط قوي وايجابي بين الإجراءات الاحترافية والإجراءات المتبعة، وتبين ان معامل الارتباط بين الإجراءات الاحترافية والإجراءات العقابية بلغ (0.932) وكان دال احصائي وهذا يشير الى ان هناك ارتباط قوي وايجابي بين الإجراءات الاحترافية والإجراءات العقابية، كما بلغ معامل الارتباط بين الإجراءات العقابية والإجراءات المتبعة بلغ (0.915) وكان دال احصائي وهذا يشير الى ان هناك ارتباط قوي وايجابي بين الإجراءات العقابية والإجراءات المتبعة.

نتائج تحليل الفرضية الأولى

لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

من اجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد أولاً لفحص العلاقة بين دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، ونتائج الجداول (10-12) توضح ذلك.

جدول (10) اختبار الانحدار المتعدد بين متغير دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	الخطأ المعياري
0.573	0.757	48286 .0

جدول (11) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار المتعدد بين دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

Sig	قيمة F	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	68.784	16.037	3	48.111	الانحدار (Regression)
		0.233	154	35.905	البواقي (Residual)
			157	84.016	المجموع

جدول (12) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

Sig	قيمة T	القيمة المعيارية للمعاملات	القيمة المعيارية لمعاملات معادلة خط الانحدار		النموذج
		بيتا	الخطأ المعياري	β	
0.000	18.424		0.469	8.635	الثابت (Constant)
0.000	-7.203	0.805	0.220	1.584	الإجراءات الاحترافية
0.000	7.038	0.988	0.175	1.229	الإجراءات المتبعة
0.004	-2.897	-0.563	.30037	-0.977	الاجراءات العقابية

يتضح من الجدول رقم (10) وجود ارتباط طردي كبير لدور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.75) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.57) والتي تشير الى ان (0.57%) من مكافحة التسرب تعود الى للجهاز الضابطة الجمركية.

كما تشير نتائج جدول (11) الى وجود علاقة ذات دلالة بين دور جهاز الضابطة الجمركية ومكافحة التسرب إحصائية حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية ($\alpha \leq 0.05$) لذا نرفض الفرضية الصفرية مما يشير الى انه على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) يوجد دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور جهاز الضابطة الجمركية و مكافحة التسرب

وبالنظر الى الجدول (12) نجد انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (الاجراءات الاحترافية والاجراءات المتبعة والاجراءات العقابية) ومكافحة التسرب حيث نجد ان مستوى الدلالة المحسوب على هذه المتغيرات اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية وهذا دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور جهاز الضابطة الجمركية ومكافحة التسرب.

كما وانه إذا تم النظر الى قيمة بيتا المعيارية نجد أكثر العوامل تأثيرا على مكافحة التسرب هو الإجراءات الاحترافية لان قيمة بيتا المعيارية لهذه الاجراءات أكبر قيمة ومن ثم يليها الاجراءات المتبعة.

نتائج تحليل الفرضية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإجراءات الاحترافية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

من اجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط أولا لفحص العلاقة بين للإجراءات الاحترافية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، ونتائج الجداول (13-15) توضح ذلك.

جدول (13) اختبار الانحدار المتعدد بين متغير تطبيق العدالة الضريبية ومكافحة التسرب

الخطأ المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
0.30195	0.587	0.344

جدول (14) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار البسيط بين للإجراءات الاحترازية ومكافحة التسرب المالي في فلسطين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة F	Sig
الانحدار (Regression)	7.466	1	7.466	81.892	0.000
البواقي (Residual)	14.223	156	0.091		
المجموع	21.689	157			

جدول (15) نتائج تحليل الانحدار البسيط بين للإجراءات الاحترازية ومكافحة التسرب المالي في فلسطين

Sig	قيمة T	القيمة المعيارية للمعاملات	القيمة المعيارية لمعاملات معادلة خط الانحدار		النموذج
			الخطأ المعياري	β	
0.000	54.341	-	0.092	5.023	الثابت (Constant)
0.000	-9.049	-0.587	0.033	-0.298	الإجراءات الاحترازية

يتضح من الجدول رقم (13) وجود ارتباط طردي بين للإجراءات الاحترازية ومكافحة التسرب المالي في فلسطين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.587) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.34) والتي تشير الى ان (0.34%) من مكافحة التسرب تفسرها الإجراءات الاحترازية.

كما تشير نتائج جدول (14) الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية ($\alpha \leq 0.05$) لذا نرفض الفرضية الصفرية مما يشير الى انه على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) يوجد دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين للإجراءات الاحترازية ومكافحة التسرب المالي في فلسطين.

وبالنظر الى الجدول (15) نجد انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاجراءات الاحترافية ومكافحة التسرب المالي حيث نجد ان مستوى الدلالة المحسوب على هذا اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية وهذا دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاجراءات الاحترافية ومكافحة التسرب.

نتائج تحليل الفرضية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الاجراءات المتبعة في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

من اجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط أولاً لفحص الاجراءات المتبعة في مكافحة التسرب المالي في فلسطين ونتائج الجداول (16-18) توضح ذلك:

جدول (16) اختبار الانحدار البسيط بين متغير الاجراءات المتبعة ومكافحة التسرب

الخطأ المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
0.68690	0.352	0.124

جدول (17) نتائج تحليل التباين لتحليل الانحدار البسيط بين تطبيق الاجراءات المتبعة ومكافحة التسرب

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة F	Sig
الانحدار (Regression)	10.411	1	10.411	22.066	0.000
البواقي (Residual)	73.605	156	0.472		
المجموع	84.016	157			

جدول (18) نتائج تحليل الانحدار البسيط بين تطبيق الإجراءات المتبعة ومكافحة التسرب

Sig	قيمة T	القيمة المعيارية للمعاملات	القيمة المعيارية لمعاملات معادلة خط الانحدار		النموذج
		بيتا	الخطأ المعياري	β	
0.000	6.054		0.127	0.766	الثابت (Constant)
0.000	24.201	0.887	0.032	0.767	تطبيق الإجراءات المتبعة

يتضح من الجدول رقم (16) وجود ارتباط طردي ضعيف بين تطبيق الإجراءات المتبعة ومكافحة التسرب حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.352) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.12) والتي تشير الى ان (12%) من مكافحة التسرب يسرها الإجراءات المتبعة.

كما تشير نتائج جدول (17) الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية ($\alpha \leq 0.05$) لذا نرفض الفرضية الصفرية مما يشير الى انه على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) يوجد دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المتبعة وبين مكافحة التسرب.

وبالنظر الى الجدول (18) نجد انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المتبعة ومكافحة التسرب حيث نجد ان مستوى الدلالة المحسوب اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية وهذا دليل كاف على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإجراءات المتبعة ومكافحة التسرب.

نتائج تحليل الفرضية الرابعة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإجراءات العقابية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

من اجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط أولاً لفحص العلاقة بين تطبيق الإجراءات العقابية ومكافحة التسرب في فلسطين، ونتائج الجدول (19) توضح ذلك.

جدول (19) اختبار الانحدار البسيط بين متغيري الاجراءات العقابية ومكافحة التسرب

الخطأ المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	Sig
-	-0.099	-	0.10

يتضح من الجدول رقم (19) هناك ارتباط خطي قوي سالب بين الاجراءات العقابية ومكافحة التسرب حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.099) وهذه النتيجة تشير الى ان معامل الارتباط قوي وسالب، وتعني هذه النتيجة عدم وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.10) وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية ($\alpha \leq 0.05$) لذا نقبل الفرضية الصفرية مما يشير الى انه على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) يوجد دليل كاف على عدم وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاجراءات العقابية وبين مكافحة التسرب.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال عرض نتائج التحليل الاحصائي ومناقشتها تم الخروج بمجموعه من النتائج حيث كانت على النحو الاتي:

1. تبين ان هناك دور كبير لجهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين حيث ان جهاز الضابطة الجمركية يستخدم مجموعه من الأساليب والإجراءات من اجل الحد من التسرب المالي كما وان هذا الجهاز يستخدم مجموعه من الإجراءات الاحترازية والعقابية ويتبع مجموعه من الاجراءت على البضائع والمستوردين وناقلي البضائع والتأكد من تلك البضائع من اجل العمل على مكافحة التسرب المالي والحد منه.

2. ظهر ان درجة الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها جهاز الضابطة الجمركية من اجل الحد من التسرب المالي في فلسطين كانت كبيرة حسب المقياس المعد للدراسة كما وهذه النتيجة تشير الى ان جهاز الضابطة الجمركية لديه جاهزية ومستعد لاستخدام الإجراءات الاحترازية المواجهة ضبط التسرب المالي. ومن اهم الإجراءات الاحترازية التي يستخدمها جهاز الضابطة ما يلي:

- اجراء فحوصات دورية على المحال التجارية للرقابة على البضائع المتواجدة على رفوف المحلات.
- توزيع نقاط تفتيش على مداخل المدن والقرى بشكل عشوائي.
- يوفر عدد كافي من الأفراد التابعة للجهاز من اجل الحد من التسرب المالي.
- تدرب عناصرها على طبيعة الفواتير الواردة من الاحتلال.
- العمل مدار 24 ساعة وبنظام دوران الدوام من اجل الحد من التسرب المالي.

• يوفر الجهاز عناصر ذو خبرة وكفاءة بالأمور الضريبية.

3. تبين ان درجة الاجراءات المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي في فلسطين كبيرة وهذه النتيجة تشير الى ان جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني لديه استعدادات كبيرة على العمل في الحد من التسرب المالي وانه يستخدم مجموعه من الإجراءات من اجل ذلك واهم هذه الإجراءات:

• تهتم عناصر جهاز الضابطة الجمركية فيما يختص بالبلاغات بسرعه القصوى.

• عناصر جهاز الضابطة الجمركية تؤدي مهامها بدقة وحسب الأصول.

• عناصر جهاز الضابطة الجمركية يتأكدون من بأن الفواتير مطابقة للبضائع.

• عناصر الضابطة الجمركية يتأكدون من البضائع انها ليست بضائع مستوطنات.

4. تبين ان درجة الاجراءات العقابية المتبعة من قبل جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التسرب المالي في فلسطين كانت كبيرة وهذه النتيجة تشير الى ان هناك إجراءات عقابية يستخدمها جهاز الضابطة الجمركية في العمل على ضبط التسرب المالي ومن اكثر الإجراءات العقابية التي تستخدم:

• مصادرة وسائل النقل في حال كانت البضاعة غير مطابقة.

• فرض عقوبات مالية على المتسببين بالتسرب المالي.

• ادخال المتسببين في التسرب المالي الى القائمة السوداء في حال تكرار المخالفات.

• إتلاف البضائع في حال تبين انها ممنوعه من التداول.

• فرض عقوبة الحبس في حالات التسبب بالتسرب المالي.

5. تبين ان درجة معوقات الحد من التسرب المالي في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني، الا انه بالرغم من ان هناك دور كبير لجهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين الا ان هناك مجموعه من المعوقات تواجه جهاز الضابطة في ممارسة اعماله القانونية في عملية الحد من التسرب المالي وهذه المعوقات تقلل من مكافحة الحد من التسرب المالي ومن اهم المعوقات التي تواجهه في عملة الحد من التسرب المالي:

• تهريب البضائع من دولة الاحتلال بسبب ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة بعض السلع بسبب الاحتلال.

• ضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة الفلسطينية.

• انتشار المستوطنات الفلسطينية بمحاذاة مناطق السلطة الفلسطينية.

• العامل الجغرافي في فلسطين

• تحكم دولة الاحتلال بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية "اتفاقية باريس".

6. تبين ان درجة التسرب المالي من وجهة نظر موظفي جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين كانت قليلة وهذه النتيجة تشير الى ان عمليات التسرب المالي من قبل المكلفين مكشوفة لدى جهاز الضابطة الجمركية ومن اشكال التسرب المالي التي يستخدمها المكلفين:

• تغيير او إخفاء اشكال السلع المستوردة.

• بعض الممولين يقدم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد الى دفاتر او سجلات او مستندات مصطنعة.

• المكلفين لا يتقدمون بتسجيل النشاط في الوقت المحدد.

• بعض الممولين يصنفون مبيعات خاصة للضريبة الى مبيعات معفية.

• اتلاف او إخفاء السجلات او الدفاتر قبل الاجل المحدد.

7. وجود ارتباط طردي متوسط بين دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين

8. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاجراءات الاحترازية والتسرب المالي في فلسطين

9. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاجراءات العقابية والتسرب المالي في فلسطين

التوصيات

وبناء على نتائج الدراسة خرج الباحث بجملة من التوصيات كانت على النحو الآتي:

- العمل على تنظيم ندوات وتنظيم الورش من اجل تعريف المكلفين بخطورة التسرب المالي من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- العمل بالاستمرار على التنسيق بين جهاز الضابطة الجمركية والسلطة القضائية في السلطة الوطنية الفلسطينية
- زيادة الية الكشف الميداني وتكثيفه من قبل جهاز الضابطة الجمركية بحيث يكون مرتبطة بوثائق من غرفة التجارة والصناعة بمدينة المكلفة.
- العمل على إيجاد الية بفرض العقوبات على سائقي وسيلة النقل الإسرائيلية التي تحمل بضائع مهربة.
- منح جهاز الضابطة الجمركية صلاحيات أكثر في عملية ضبط البضائع المهربة وخاصة من دولة الاحتلال.
- تفعيل الجهات الرقابية في العقوبات والغرامات التي يتم التساهل فيها من قبل السلطة القضائية الفلسطينية.
- اتاحة كافة الوسائل العقابية للمتهربين ضربيا وعدم التهاون في فرض الإجراءات.

- تطبيق القوانين بعدالة على كافة المكافين وبغض النظر عن رأس المال الخاص بالمكافين.
- اجراء دورات تدريبية باستمرار لعناصر افراد جهاز الضابطة الجمركية من اجل الفهم الكافي للتعامل مع المتسربين ضريبيا.
- العمل على تجديد القوانين الضريبية المطبقة في فلسطين من اجل مواكب التطورات الحالية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو عياش، يوسف محمد (2014). سلطات الإدارة الضريبية في جرائم الضريبة على الدخل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

أبو هولي، احمد (2013). الحوكمة في الضابطة الجمركية الوضع الراهن ومتطلبات التطوير، معهد الحوكمة الفلسطيني، سلسلة قضايا الحوكمة، النشرة (7)

الأعمال السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 31(1)، 69-93

بو نصار، محمد (2005). محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق - ضريبة الدخل وضريبة المبيعات في الأردن، الطبعة الثالثة، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن.

جميل، مسيف (2018). مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينية، وسبل الحد منهما. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

حسين، رلى عبد الرازق (2010). مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حميض، حنين (2006). تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من 1995 - 2005. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حنو، سعيد (2016). مدى كفاءة آلية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية في كشف حالات التهرب الجمركي في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- خطيب، محمد خالد (2012). التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، 16(2)، 157-186.
- خلف، حسن فليح (2007). الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الأردن.
- دحروج، معين (2014). العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية - قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة.
- صلاح، حسن (2013). مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عازم، ولاء عرفات محمد (2018). مدى فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية، فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- العدي، إبراهيم (2015). أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي (دراسة ميدانية في بيئة. علوانة، محمود (2011). التهرب الضريبي والجمركي؟
- مختار، تريش (2014). دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهرب الضريبي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- مهايني، محمد خالد، الخطيب، خالد، العدي، إبراهيم (2011). المحاسبة الضريبية، جامعة دمشق.
- موسى، أسد (2005). التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ناصرى، عبد اللطيف (2012). وظائف ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ومجال ممارستها للشرطة القضائية، ادارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، نشرة وزارة الاقتصاد والمالية: المغرب.

الهدهد، سوسن (2013). التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المراجع الاجنبية

Ajaz, Tahseen (2011). **The Effect of Corruption and Governance on Tax Revenues.**

Moser, Donald. V and Evans, (2005). *The Effects of Horizontal and Exchange Inequity on Tax Reporting Decisions, Accounting and Business Research*" Vol, 7, No. 4. p: 43-57 .

Oliver, t, and bartley, s,(2013) *tax system complexity and compliance costs – some theoretical considerations, economic roundup winter, 1-12 .*

المراجع الالكترونية

<https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/814ef9y8474361Y814ef9>

استرجع بتاريخ 2020/2/6

<https://bit.ly/2Hc5bc2> استرجع بتاريخ 2020/1/12

الملاحق

ملحق (1) الدراسة بصورتها الأولية

جامعة النجاح الوطنية / كلية الدراسات العليا

حضرة الموظف المحترم

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية تهدف الى التعرف الى: دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين. " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المنازعات الضريبية من جامعة النجاح الوطنية. ولهذا السبب تم إعداد هذه الاستبانة التي بين أيديكم، يرجى الإجابة عن فقراتها بدقة وأمانة، إذ انها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن التعاون

الباحث: محمد أبو عودة

القسم الأول: المعلومات الشخصية

يرجى وضع إشارة X في المكان المخصص الذي ينطبق عليك

1. الدورات التدريبية:

() أقل من 5 () من 5-10 () أكثر من 10

2. المؤهل العلمي:

() ثانوي () دبلوم () بكالوريوس

() ماجستير () دكتوراه

3. الخبرة الوظيفية:

() أقل من 5 سنوات () 5-10 سنوات () أكثر من 10 سنوات

4. المسمى الوظيفي:

() مدير () نائب مدير () ضابط

() ضابط صف () جندي

القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

أرجو من حضرتكم قراءة الفقرات التالية، والإجابة عنها بوضع إشارة في X المكان المخصص لها والتي تتفق مع رأيك

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المجال الأول: الإجراءات الاحترازية لمكافحة التسرب المالي في فلسطين						
1.	يقوم جهاز الضابطة الجمركية بالتنسيق مع جهات الاختصاص في حال وجود تسرب مالي					
2.	يقدم جهاز الضابطة الجمركية نشرات توعوية على التجار تحذرهم من عقوبات التسرب المالي					
3.	يعمل جهاز الضابطة الجمركية فحوصات دورية على المحال التجارية للرقابة على البضائع المتواجدة على رفوف المحلات					
4.	يعمل جهاز الضابطة الجمركية على مدار 24 ساعة من اجل الحد من التسرب المالي					
5.	يضع جهاز الضابطة الجمركية نقاط تفتيش على مداخل المدن والقرى بشكل عشوائي					
6.	هناك عدد كافي من افراد جهاز الضابطة الجمركية يعمل من اجل الحد من التسرب المالي					
7.	لدى جهاز الضابطة الجمركية عناصر ذو خبرة وكفاءة					

					ترافق جهاز الضابطة الجمركية فرق حماية تابعة للقوات الامن الفلسطيني	8.
					يتوفر لدى عناصر الضابطة الجمركية المتطلبات اللوجستية الكافية	9.
					لدى جهاز الضابطة الجمركية الخطط الاستراتيجية الواضحة لمكافحة التسرب المالي	10.
المجال الثاني: الاجراءات المتبعة لمكافحة التسرب المالي في فلسطين						
					يؤدي عناصر جهاز الضابطة الجمركية أعمالهم بسرعة قصوى فيما يختص بالبلاغات	11.
					يقوم عناصر الضابطة الجمركية بتفتيش البضائع القادمة من اسرائيل	12.
					يقوم عناصر الضابطة الجمركية بالتأكد من مصدر البضائع.	13.
					يقدم عناصر جهاز الضابطة الجمركية المهام الموكلة اليهم بدقة وحسب الأصول	14.
					يتم التأكد من التزام مستقبل ومرسل البضائع بدفع الضرائب المترتبة عليهم	15.
					يتأكد عناصر الضابطة الجمركية من الفواتير انها مطابقة للبضائع.	16.
					يتأكد عناصر الضابطة الجمركية من البضائع انها ليست بضائع مستوطنات	17.
					يوجد أنظمة او دليل إجراءات عمل يهتدي به موظف الضابطة الجمركية	18.
					لدى عناصر الضابطة الجمركية أساليب فعالة لمراقبة نشاط عمل المكلفين	19.

المجال الثالث: الإجراءات العقابية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين						
					يقوم جهاز الضابطة الجمركية بمصادرة البضائع في حال تبين انها لا تحمل أوراق رسميه	20.
					يتم فرض عقوبة الحبس على المتسببين بالتسرب المالي من خلال التنسيق بين جهاز الضابطة وجهات الاختصاص	21.
					يتم فرض عقوبات مالية على المتسببين بالتسرب المالي من خلال التنسيق مع الدوائر الضريبية.	22.
					يتم فرض العقوبات الغرامة والحبس معاً في حالات التسبب بالتسرب المالي	23.
					تردد عقوبات الحبس في حال تكررت حالات التسرب المالي	24.
					يقوم جهاز الضابطة الجمركية بمصادرة وسائل النقل في حال كانت البضاعة غير مطابقة	25.
					يعمل جهاز الضابطة الجمركية على ادخال المتسببين في التسرب المالي الى القائمة السوداء اذا تم تكرار المخالفات	26.
معوقات جهاز الضابطة في الحد من التسرب						
					ضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة الفلسطينية	27.
					تحكم دولة الاحتلال بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية "اتفاقية باريس"	28.
					عدم كفاية الأجهزة الرقابية في مكافحة التسرب المالي	29.
					تحكم اسرائيل بالمعابر الداخلية والخارجية وسيطرتها الكاملة	30.

					العامل الجغرافي في فلسطين يساعد على التهرب الجمركي	31.
					عدم وعي التجار بخطورة التسرب المالي	32.
					ارتفاع قيمة الضريبة المفروض على بعض السلع يدفع التجار الى تهريب البضائع من إسرائيل.	33.
					عدم مقدرة جهاز الضابطة الجمركية على دخول مناطق تصنيف C	34.
					انتشار المستوطنات الفلسطينية بمحاذاة مناطق السلطة الفلسطينية	35.
					يوجد أماكن مناسبة لحفظ البضائع المصادرة	36.
					عدم القدرة على إيقاع العقوبة على المهربين من حملة الهوية الإسرائيلية	37.
					عدم إمكانية حجز وسيلة النقل الإسرائيلية الخاصة بالبضائع المهربة	38.

ملحق (2) الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة النجاح الوطنية / كلية الدراسات العليا

حضرة الموظف المحترم

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية تهدف الى التعرف الى: دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين. " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المنازعات الضريبية من جامعة النجاح الوطنية. ولهذا السبب تم إعداد هذه الاستبانة التي بين أيديكم، يرجى الإجابة عن فقراتها بدقة وأمانة، إذ انها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن التعاون

الباحث: محمد أبو عودة

القسم الأول: المعلومات الشخصية

يرجى وضع إشارة X في المكان المخصص الذي ينطبق عليك

1. الدورات التدريبية:

() من 1-2 () من 3-4 () أكثر من 4

2. المؤهل العلمي:

() دبلوم فأقل () بكالوريوس () دراسات عليا

3. الخبرة الوظيفية:

() أقل من 5 سنوات () 5-10 سنوات () أكثر من 10 سنوات

4. المسمى الوظيفي:

() مدير () ضابط () ضابط صف

() جندي

القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

أرجو من حضرتكم قراءة الفقرات التالية، والإجابة عنها بوضع إشارة في X المكان المخصص لها والتي تتفق مع رأيك

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المحور الأول: دور جهاز الضابطة الجمركية في منع التسرب						
المجال الأول: الإجراءات الاحترازية						
1.	يعمل جهاز الضابطة الجمركية فحوصات دورية على المحال التجارية للرقابة على البضائع المتواجدة على رفوف المحلات.					
2.	هناك عدد كافي من افراد جهاز الضابطة الجمركية يعمل من اجل الحد من التسرب المالي.					
3.	يضع جهاز الضابطة الجمركية نقاط تفتيش على مداخل المدن والقرى بشكل عشوائي.					
4.	لدى جهاز الضابطة الجمركية عناصر ذو خبرة وكفاءة.					
5.	يعمل جهاز الضابطة الجمركية على مدار 24 ساعة من اجل الحد من التسرب المالي.					
6.	يقدم جهاز الضابطة الجمركية نشرات توعوية على التجار تحذرهم من عقوبات التسرب المالي.					
7.	يقوم جهاز الضابطة الجمركية بالتنسيق مع جهات الاختصاص في حال وجود تسرب مالي.					

					ترافق جهاز الضابطة الجمركية فرق حماية تابعة للقوات الامن الفلسطيني.	8.
					يتوفر لدى عناصر الضابطة الجمركية المتطلبات اللوجستية الكافية.	9.
					لدى جهاز الضابطة الجمركية الخطط الاستراتيجية الواضحة لمكافحة التسرب المالي.	10.
					تعمل أجهزة الضابطة الجمركية على تدريب عناصرها على طبيعة الفواتير الواردة من الاحتلال.	11.
					لدى افراد جهاز الضابطة الجمركية صلاحيات واسعة من اجل الحد من التسرب المالي.	12.
					يوجد أنظمة وقوانين ملائمة تنظم عمل جهاز الضابطة الجمركية.	13.
المجال الثاني: الاجراءات المتبعة من اجل ضبط التسرب						
					يقدم عناصر جهاز الضابطة الجمركية المهام الموكلة اليهم بدقة وحسب الأصول.	14.
					يؤدي عناصر جهاز الضابطة الجمركية أعمالهم بسرعة قصوى فيما يختص بالبلاغات.	15.
					يقوم عناصر الضابطة الجمركية بتفتيش البضائع القادمة من اسرائيل.	16.
					يقوم عناصر الضابطة الجمركية بالتأكد من مصدر البضائع.	17.
					يتم التأكد من التزام مستقبل ومرسل البضائع بدفع الضرائب المترتبة عليهم.	18.

					19. يتأكد عناصر الضابطة الجمركية من الفواتير انها مطابقة للبضائع.
					20. يتأكد عناصر الضابطة الجمركية من البضائع انها ليست بضائع مستوطنات.
					21. يوجد أنظمة او دليل إجراءات عمل يهتدي به موظف الضابطة الجمركية.
					22. لدى عناصر الضابطة الجمركية أساليب فعالة لمراقبة نشاط عمل المكلفين.
					23. موظفي جهاز الضابطة الجمركية يطبقون القوانين على كافة التجار بنفس الدرجة.
					24. يقوم جهاز الضابطة الجمركية بالتعامل مع البضائع مجهولة المصدر بآليات محددة بناء على طبيعة كل سلعة.
					25. يفرق جهاز الضابطة الجمركية ما بين البضائع الإسرائيلية والبضائع القادمة من المستوطنات.
					26. يفرق جهاز الضابطة الجمركية ما بين حملة الهوية الإسرائيلية والفلسطينية في إجراءات الضبط.
المجال الثالث: الإجراءات العقابية لقضايا التسرب المالي					
					27. يتم فرض عقوبات مالية على المتسببين بالتسرب المالي من خلال التنسيق مع الدوائر الضريبية.
					28. تزداد العقوبات المالية في حال تكررت حالات التسرب المالي.
					29. يتم فرض عقوبة الحبس على المتسببين بالتسرب المالي من خلال التنسيق بين جهاز الضابطة وجهات الاختصاص.

					تزداد عقوبات الحبس في حال تكررت حالات التسرب المالي.	30.
					يتم فرض العقوبات الغرامة والحبس معاً في حالات التسبب بالتسرب المالي.	31.
					يقوم جهاز الضابطة الجمركية بمصادرة البضائع في حال تبين انها لا تحمل أوراق رسميه.	32.
					يقوم جهاز الضابطة الجمركية بإتلاف البضائع في حال تبين انها ممنوعه من التداول.	33.
					يقوم جهاز الضابطة الجمركية بمصادرة وسائل النقل في حال كانت البضاعة غير مطابقة.	34.
					يعمل جهاز الضابطة الجمركية على ادخال المتسببين في التسرب المالي الى القائمة السوداء اذا تم تكرار المخالفات.	35.
معوقات الحد من التسرب المالي في جهاز الضابطة الجمركية						
					ضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة الفلسطينية.	36.
					تحكم دولة الاحتلال بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية "اتفاقية باريس".	37.
					عدم كفاية الأجهزة الرقابية في مكافحة التسرب المالي.	38.
					تحكم اسرائيل بالمعابر الداخلية والخارجية وسيطرتها الكاملة.	39.
					العامل الجغرافي في فلسطين يساعد على التهرب الجمركي.	40.

					41. عدم فاعلية القوانين المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية.
					42. القوانين المطبقة في فلسطين قديمة ولا تواكب تطورات الحالة.
					43. عدم فرض عقوبات صارمه على المتهربين من الضريبة.
					44. عدم وعي التجار بخطورة التسرب المالي.
					45. ارتفاع قيمة الضريبة المفروض على بعض السلع يدفع التجار الى تهريب البضائع من إسرائيل.
					46. عدم مقدرة جهاز الضابطة الجمركية على دخول مناطق تصنيف C.
					47. انتشار المستوطنات الفلسطينية بمحاذاة مناطق السلطة الفلسطينية.
					48. يوجد أماكن مناسبة لحفظ البضائع المصادرة.
					49. عدم القدرة على إيقاع العقوبة على المهربين من حملة الهوية الإسرائيلية.
					50. عدم إمكانية حجز وسيلة النقل الإسرائيلية الخاصة بالبضائع المهربة.
المحور الثاني: التسرب المالي					
					51. عدم تقديم المكلف لتسجيل النشاط في الوقت المحدد.
					52. يقوم بعض الممولين بتصنيف مبيعات خاصة للضريبة الى مبيعات معفية.
					53. يلجأ بعض الممولين الى تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد الى دفاتر او سجلات او مستندات مصطنعة.

					يقوم البعض بتوزيع أرباح على شريك او شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه من الأرباح.	.54
					يقوم بعض الممولين باصطناع او تغيير فواتير الشراء او البيع او غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح او زيادة الخسائر.	.55
					يتم إخفاء نشاط او اكثر مما يخضع للضريبة من قبل بعض الممولين	.56
					اتلاف او إخفاء السجلات او الدفاتر قبل الاجل المحدد.	.57
					العمل على تغيير او إخفاء وزن السلع المستوردة.	.58
					العمل على تغيير او إخفاء نوع السلع المستوردة.	.59
					العمل على تغيير او إخفاء اشكال السلع المستوردة.	.60

ملحق (3) القوانين الناظمة لجهاز الضابطة الجمركية

جاء في العازم (2018) مجموعه من القوانين الناظمة لجهاز الضابطة الجمركية وهي:

أولاً: القوانين الموروثة:

1. قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962 الأردني
2. قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 الأردني.
3. قانون التبغ رقم 32 لسنة 1950 الأردني
4. قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية رقم 36 لسنة 1960 الأردني
5. قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1913 في قطاع غزة
6. قانون البندول لسنة 1927 الخاص بالتبغ المهرب في قطاع غزة.

ثانياً: القوانين التي أقرت في عهد السلطة الوطنية:

1. قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2000م
2. قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003م
3. قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004م
4. قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (6) لسنة 2000م
5. قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005
6. قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004
7. قرار بقانون رقم (4) لسنة 2010 بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات

8. قانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة

9. قرار مجلس الوزراء لمنع استيراد الألعاب النارية أو الاتجار بها في أراضي السلطة الفلسطينية رقم (26) لسنة 2006

10. قانون الخدمة في قوى الامن رقم (8) لسنة 2005

القوانين الصادرة لتنظيم عمل جهاز الضابطة الجمركية بشكل خاص

1. القرار بقانون رقم (62) لسنة 2008: وجاء هذا القرار ليلحق جهاز الضابطة بوزارة المالية حيث نص حسب المادة (1) " الحاق جهاز الضابطة الجمركية بالإدارة العامة للجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية.

2. القرار بقانون رقم (2) لسنة 2016: صدر هذا القرار بقانون في العام 2016 لينظم عمل جهاز الضابطة الجمركية وحدد مرجعية الجهاز الإدارية والفنية واحتوى هذا القرار بقانون على المواد التالية:

أ- المادة (1): جهاز الضابطة الجمركية، قوة ضمن قوى الامن الداخلي الفلسطيني تسري عليه قوانين وأنظمة قوى الامن الفلسطيني، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها بموجب القوانين السارية برئاسة المدير العام الذي يصدر القرارات لإدارة اعمالها المدير العام هو مدير عام الضابطة الجمركية.

ب- المادة (2): تكون مرجعية الضابطة الجمركية الإدارية الى وزارة الدخيلة ومرجعيتها الفنية والعملية الى وزارة المالية والتخطيط.

ج- المادة (3): يعين مدير عام الضابطة الجمركية بقرار من رئيس دولة فلسطين بناء على تنسيب من مجلس الوزراء.

د- المادة (4): يكون لمنتسبي الضابطة الجمركية من ضباط وضباط صف في سبيل تسهيل مهمتهم وفقا للقانون، صفة الضبط القضائي فيما يختص بعملهم.

ه- المادة (5): تسري على ضباط وضباط صف وأفراد الضابطة الجمركية قوانين وأنظمة الأمن الفلسطيني، ويسري على المستخدمين المدنيين العاملين بالجهاز قانون الخدمة المدنية.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Role of Custom Police in Overcoming
Financial Leakage in Palestine (2012-2017)**

**By
Mohammed Hussin Abu Odeh**

**Supervisor
Prof. Tareq al-Haj**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxa Disputes, Faculty
of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2020

**The Role of Custom Police in Overcoming Financial Leakage
in Palestine (2012-2017)**

**By
Mohammed Hussin Abu Odeh
Supervisor
Prof. Tareq al-Haj**

Abstract

This study aims at recognizing the role of the Custom Control Police (hereinafter referred to as 'CCP') in facing financial leakage in Palestine. Also, it aims at recognizing the impact of precaution procedures, penal procedures, work hindrances and confiscation procedures in facing financial leakage.

In order to achieve the aims of the study, the researcher prepared a questionnaire consisting of the role of the CCP in preventing financial leakage which consists of four domains, namely: precaution procedures, penal procedures, work hindrances and confiscation procedures. Also, the second section talks about facing financial leakage.

The prepared questionnaire consists of (60) paragraphs distributed on (158) employees in the CCP chosen by using random stratified sampling. After the collection of questionnaires, they have been coded and computerized in order to be analyzed by using SPSS. Besides, its stability and validity are checked.

Results show that there is a big role of the CCP in facing financial leakage in Palestine as its degree from the point of view of the employees of the custom control police in Palestine is low. Also, there is a direct correlation

among the averages of the role of the custom control police in facing financial leakage in Palestine. Besides, there is a statistically significant relationship between precaution procedures and financial leakage in Palestine. Furthermore, the absence of statistically significant relationship between penal procedures and financial leakage in Palestine is obvious.

In light of the results of the study, the researcher recommends organizing courses and workshops in order to raise the awareness of tax-payers of the economic, social and political results of financial leakage. Also, it is recommended to work on the coordination between the CCP and the Palestinian judicial authority. Furthermore, it is imperative to increase the field- work of the CCP making it related to documents in the Chamber of Trade and Industry in the meant city. Finally, it is recommended to find a way to penalize the drivers of the Israeli vehicles holding smuggled merchandize.